

بلاغةَ العُدُول في تركيبِ الجملةِ النّحْويةِ

د. بشير عبد الله علي المساري
أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية
كلية التربية أرحب - جامعة صنعاء

الملخـــص:

تقوم فكرة الدراسة على إبراز ما يطرأ على تركيب الجملة النحوية من خروج بنائي في استبدال تعليق مكون نحوي بآخر، أو تحويل تركيب الجملة المحفوظة وغير المحفوظة بترتيب ينتج عنه توسع في الدلالة، محاولة كشف جوانب من فنون التصرف الأسلوبي بحيث أخذت محتويات الدراسة مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة.

وقد جاء تقسيم المباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تناول الحديث عن العدول بين الأفعال والأفعال وبين الأفعال والأسماء وبين الأسماء والأسماء مقسما إياه إلى فرعين : أولا - العدول من زمن فعل إلى آخر. ثانيا - العدول بين الأفعال والأسماء ثالثا - تبادل المواقع بين الأسماء والأسماء.

حيث بدأ بأصغر وحدة بنائية في الجملة النحوية وهي الكلمة، وكشف ما تتضمن من اختلافات بين مبنى مفرد وآخر يحمل معنى خاصا، مع التقائه بالمفردة الأخرى بقواسم اتفاق وقواسم افتراق.

المبحث الثاني: تناول الحديث عن العدول بتقديم ما حقه التأخير مقسما إياه إلى فرعين أولا - العدول بتقديم ما حقه التأخير في الجملة الاسمية ثانيا - العدول بتقديم ما حقه التأخير في الجملة الفعلية.

وهذا المبحث عني بتتبع ظاهرة العدول في جانب ترتيب مكونات الجملة التي يجوز فيها الحركة الموضعية، ومرونة الاختيار الموضعي للملقي وطبقا للمقتضى البلاغي الذي يريد.

المبحث الثالث: وتناول العدول عن الرتبة المحفوظة مقسما إياه إلى فرعين أولا - تقديم الخبر المساوي للمبتدأ في التعريف أو التنكير ثانيا - تقديم الفاعل على الفعل.

وهذا المبحث عني بظاهر العدول عن الترتيب المحفوظ، الذي لا يجوز فيه التقديم والتأخير على أن يبقى للمقدَّم حكمه الإعرابي قبل التقديم بل على أن يتحول إعرابه إلى صورة تحليلية نحوية أخرى، مع ملاحظة وتسجيل نتائج الفروق الدلالية بين ترتيب بناء الجملة الأول والمعدول إليه.

مقدمة

يتعرض بناء الجملة العربية إلى صور مختلفة من التحويل والاستبدال في إطار العدول عن التركيب الأصل.

فلكل من الجملة الفعلية والاسمية تركيب وترتيب ونظام بناء معروف، وحين يلتزم الملقي بناءها الأصلي فإنه لا يكون قد قصد بتركيب الكلام سوى إلقاء الحكم بالخبر الحقيقي أو الإنشاء الحقيقي غير المجازي.

فللجملة النحوية صور تركيب متنوعة من حيث طريقة الترتيب، وإسناد الفعل إلى زمن صيغته، ونوع صيغة بناء المكون النحوي، والمطابقة والمخالفة، والذكر والحذف، والأصل في بناء الجملة النحوية الصور التركيبية التالية:

- الأصل في صيغة الفعل أن تكون دالة على حقيقة الزمن الذي وقع فيه الحدث؛ ولمقتضى بلاغي قد يعدل عن زمن الفعل الحقيقي إلى زمن آخر.
- الأصل في الجملة الفعلية أن يبنى الفعل لما سمي فاعله وإسناده إلى فاعل ظاهر؛ ولمقتضى بلاغي قد يعدل عنه إلى المبني لما لم يسم فاعله.
- الأصل في الخبر أن يكون نكرة وألا يطابق المبتدأ في التعريف؛ ولمقتضى بلاغي قد يعدل عن تنكير الخبر إلى تعريفه.
- الأصل أن يلقى الخبر بدلالة صيغته الأصلية، وأن يلقى الإنشاء بدلالة صيغته الأصلية؛ ولمقتضى بلاغي قد يعدل عن استعمال صيغة الخبر إلى صيغة الإنشاء ويعدل عن صيغة الإنشاء إلى صيغة الخبر ليأخذ كل ما في الآخر من معنى.
- الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يأتي على النحو التالي: الفعل ثم الفاعل ثم المكمل النحوي.
- الأصل في ترتيب الجملة الاسمية أن يأتي على النحو التالي: المبتدأ ثم الخبر ثم المكمل النحوي الزائد على الإسناد.

فإذا ما عدل عن هذا الترتيب وقدم المُلقي ما حقه التأخير فإنما يكون ذلك لمقتضى بلاغي، فالعرب تقدم الأهم على المهم، وقد يكون التقديم لمقتضى الاختصاص.

- الأصل في تركيب الجملة العربية أن يذكر مكوناتها بدون حذف، فمتى ما حدث حذف في مكونات الجملة النحوية فإن ذلك يكون عدولا عن الأصل لمقتضى بلاغي أراده الملقي، وهذا الباب لأنه واسع فلم نتطرق إليه لعدم اتساع مجال الدراسة لتناوله.

وهذه هي فكرة العدول في الدراسة فحينما يلتزم الملقي البناء الأصل للجملة النحوية فإن المراد يكون إلقاء الحكم المتضمن للجملة بدون إرادة بُعد بلاغي، وحين يحدث العدول عن هذا الأصل يبدأ دور البلاغة.

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وعلى النحو التالي:

- إبراز قضية العدول النحوي كصياغة فنية في تركيب الجملة وترتيبها والتحويل والاستبدال على مستوى اللفظة والجملة وأن العدول يترتب عليه أبعاد دلالية وتعبيرية.
- إبراز صور تركيب الجملة النحوية بين الجواز نحويا والجواز دلاليا.
- إبراز ما تملكه الجملة النحوية من طاقات دلالية وبلاغية في ظل العدول والتحويل والاستبدال.
- الترقي بجماليات الأسلوب لدى الملقي والمتلقي من معنى حسن إلى معنى أحسن في التعبير.
- تهديف النحو من خلال إيجاد التزاوج بين التحليل النحوي والفروقات الدلالية المختلفة المنعكسة.

❖ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراسة (بلاغة العدول في الجملة النحوية) في أنها تلائم بين الدرس البلاغي والنحوي وتهدِّف الدراسة النحوية وتعمل على التقليل من جمود النحو المعياري الذي توقف عند التحليل النحوي والمعيار القياسي لقالب الجملة بمعزل عن الاختلافات الدلالية فعلى سبيل المثال نجد النحاة لا يرون فرقا أن يعرب الخبر المعرفة مبتدأ نحو:

- محمد أخوك..وقولهم:
- أخوك محمد.

فما يهم النحو هو الاستجابة للقاعدة أن يكون المبتدأ معرفة تقدم أو تأخير، غير أن البلاغة تقول أن العدول من صورة إلى أخرى يترتب عليها فروق دلالية فليس كله على سواء وعلى نحو ما سنرى في بابه إن شاء الله.

- **منهجية البحث:**

تقتضي طبيعة الدراسة التزام منهج الاستقراء والمقارنة والتحليل، فهي تعتمد أسلوب البحث في نواتج العدول دلاليا ومن ثم استدعاء الأشباه والنظائر وتدوير الصور المختلفة من المفرد الاشتقاقي الذي يلتقي في نواة التركيب، ثم الانتقال إلى الجملة وصور تركيبها.

- **تعريف مصطلح العدول:**

المراد بالعدول هو العدول عن أصل التركيب والترتيب في التعبير إلى تركيب وترتيب مخالف، لمقتضى بلاغي، ويشمل ذلك:

أولا - «العدول عن صيغة إلى أخرى»[١]. بحيث لا تخرج عن نوع معدوله [*] وذلك كـ(عُمَر)، و(زُفَر)، عُدِلا عن (عامر) و(زافر) و(مَثْنَى) معدول عن (اثنين اثنين)»[٢] «ومن العدول عن ظاهر معنى " كان " الناقصة إلى معنى التامة»[٣] «واعلم أن مذهب النحاة: أن (فعَّال) هذه معدولة عن الأمر الفعلي، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كفعَّال، وفعول مبالغة فاعل[٤].

كذا قال ابن الأثير: «اعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيانِ، أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك»[٥] فيكون «إبدال كلمة بأخرى لنكتة وهذه عادة البلغاء»[٦]

وثانيا - العدول عن أصل الترتيب النحوي للجملة إلى ترتيب آخر وهو تقديم ما حقه التأخير حيث «يسمح بالتقديم والتأخير، أي تبادل المواقع أو تغييرها مع المحافظة على الوظيفة النحوية لكل كلمة كتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به، أو الحال، أو الظرف، على الفعل أو الفاعل .. ومعنى ذلك أن سلسلة الكلمات لها نسق خاص، وأن اختيار أنظمة الكلمات نفسها يمكن أن ينتج جملا مقبولة، وقد ينتج جملا غير مقبولة» [٧]. «فالتقديم والتأخير في اللغة متناقضان، حيث يعني الأول بوضع شيء أمام غيره وقد كان خلفه، وبمعنى الثاني بوضع الشيء خلف غيره وقد كان أمامه، وبالمعنى نفسه انتقل هذا المبحث من الوضع اللغوي إلى الدلالة الاصطلاحية، إذ اعتاد العرب تقديم ما حقه التأخير» [٨].

وهذا المصطلح أكثر استعمالا في إرادة العدول المعنوي، لمقتضى بلاغي كما سبق. يقول الدكتور/ عبد الوهاب حسن: «التبادل المعنوي اختيار مقصود، وتفضيل لغوي لقصد دلالي بحسب المراد، حيث يؤدي المعنى المراد بصور دلالية متفاوتة لتعدد الإمكانيات اللغوية، التي يمكنها جميعاً أن تؤدي المعنى المطلوب، فيختار المتكلم من بين هذه البدائل ما يعبر عن معناه بدقة على أساس دلالي، والصورة المختارة هي التي تحقق مفهوم التبادل بحسب ظروف المتكلم والمتلقي، مع مراعاة الإفادة ويفهم التبادل بالقرائن، إذ يعدل به عن الأصل اللغوي إلى غيره بدليل السياق»[٩].

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت – ط١ - ١٩٩٨ - تحقيق : فؤاد علي منصور (١٥١/١).

(❖) هكذا اشترط الرضي وابن سيدة وأبو البقاء وغيرهم ينظر شرح شافية ابن الحاجب الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ على كافية ابن مالك هـ - دار الكتب العلمية ـ بيروت (١١٠/٣).

(٢) المُغْرِب (٤٠٦/١، ١٢٣) شرح الرضي (١١٨/١).

(٣) شرح الرضي (٢٨٠/١).

(٤) المصدر السابق (١٠٩/٣).

(٥) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - لأبي الفتح ابن الأثير تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٥م (١٢/٢).

(٦) الإتقان (١٨٤/٢).

(٧) من أصول التحويل في النحو العربي للدكتور/ ممدوح عبد الرحمن - دار المعرفة الجامعية – ١٩٩٩م (ص ١٠٥٢)..

(٨) - التقديم والتأخير للدكتور/ مختار عطية - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر الإسكندرية (بدون تأريخ) (ص ١٥).

(٩) دلالة المعنى للدكتور/ عبد الوهاب المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com All Rights Reserv ٢٠٠٣ copyright م البحث متاح على الموقع بتأريخ ٢٠٠٩/١٢/١٢م.

(المبحث الأول)

أولا - العدول من زمن فعل إلى آخر:

قد يُعدل من زمن فعل إلى آخر لمقتضى بلاغي تتبادل فيه الأفعال أدوارها، فقد يأتي الماضي بمعنى المستقبل، والمستقبل بمعنى الماضي، ونمثِّل لذلك بقائد يراقب سير المعركة حتى إذا تراءى له النصر قال بصيغة الماضي:

- انتصرنا. وإنما هو:

- سننتصر.

فحمِّل الماضي معنى صيغة المستقبل، وهذا العدول عن صيغة المضارع إلى الماضي اختيار بلاغي؛ لأن المضارع (سننتصر) لا يؤدي غاية المتكلم من تأكيد اليقين بحتمية النصر الذي يؤديها الماضي قال ابن الأثير رحمه الله: «وإنما يعدل عن أحد الخطابين إلى الآخر لضرب التأكيد والمبالغة»[1].

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «لم يُولوا مسألة الدلالة الزمانية حقها، وكأنهم تخلصوا في دراستهم للفعل بالتعلق بالأشكال، وذلك أن ما كان على (فعَل) ونحوها دالا على المضي، وما كان على (يفْعل) ونحوها دالا على الحال والاستقبال، ولم يقفوا وقفات طويلة على هذه الصيغ ليروا كيف تتصرف إلى حدود أخرى تعرب عن الخصوصيات "الزمانية"[2].

أ - العدول عن الماضي إلى المضارع:

لا فرق أن يُسند إلى الفاعل من حيث التحليل النحوي فعلٌ ماض أو مضارع، فالإعراب واحد، ولكن الفرق في أن العدول من الماضي إلى المضارع متحقق في إفادة معنى الحركة المتجددة غير المنتهية، وصحيح أن الفعل جميعه دال على تجدد الحدث «ماضيا كان أم مضارعا أم أمرا، غير أن التجدد الذي يدل عليه الماضي المراد به الحصول، والمضارع يدل على التجدد، بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى»[3] فالمضارع آكد في الاستمرار وأوغل في التصوير قال تعالى: {وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ} [فاطر: ٩]. فعطف المضارع (فتثير) على الماضي (أرسل) لغرض دلالي أشار إليه الدرويش بقوله: «فإنه إنما قال (فتثير) مستقبلاً وما قبله وما بعده ماض لذلك المعنى الذي أشرنا إليهِ، وهو حكاية الحال التي تقع فيها إثارة الريح السحاب، واستحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرةِ، وهكذا يفعل بكل فعل

---

(١) المثل السائر (٥١/١).

(٢) عن (كينونة الفعل) للدكتور عبد الوهاب حسن حمد http://www.minshawi.com/other/abdalwahab١٣.htm موقع المنشاوي للدراسات والبحوث تأريخ النشر ٢٠٠٤م.

(٣) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي (٧١٩ – ٧٧٢هـ) ضمن شرح التلخيص – دار الكتب العلمية - بيروت لبنان (بدون تأريخ) (٢٨/٢).



فيه نوع تمييز وخصوصية، كحال تستغرب أو تهم المخاطب أو غير ذلك»[1]. فقد أريد إذن من العدول عن الماضي إلى صيغة المضارع معنى الحركة الحاضرة، التي تثير الخيال وتعين المخاطب على استحضار الصورة ماثلة أمامه.

وجاء في أضواء البيان: «التعبير بالمضارع يفيد استحضار الهيأة التي اتصفت بها الأرض بعد نزول المطر، والماضي لا يفيد دوام استحضارها لأنه يفيد انقطاع الشيء»[2].

وقال تعالى: {وَمَن قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَئاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ }[النساء: ٩٢]. في حين قال في آية النساء: {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَ} [النساء: ٩٣]. فجاء في القتل الخطأ بالفعل الماضي لأنه خطأ لا يتكرر، وهو قليل بخلاف القتل العمد وهو الإصرار على قتل المؤمن، فقد جاء به بصيغة المضارع الدالة على الاستمرار والتجدد لأنه يتكرر وقوعه»[3].

ونحو ذلك في قوله تعالى: {فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ} [البقرة: ٨٧]. وكانت المشاكلة بين الفعلين تقتضي العطف على الماضي بمثله ولكنه «عبر بالمضارع حكاية للحال الماضية، واستحضارا لصورتها؛ لفظاعتها واستعظامها»[4] ولِولوع اليهود بالقتل فأكثر الأنبياء همَّ اليهود بقتلهم، ولا يزال هذا ديدنهم إلى اليوم.

وخلاصة القول أن هذا النوع من التحول في السياق يشير إلى دلالات عديدة منها: «

- الدلالة على التجدد والاستمرار للحدث.
- الدلالة على إطالة مشهد الحدث.
- التركيز على نتيجة الحدث[5].

ب - العدول عن المضارع إلى الماضي:

قال الإمام الزركشي: «إنْ عُدل عن المضارع إلى الماضي لم يعدل إلا لنكتة»[6] فالعدول من المضارع إلى الفعل الماضي يحقق جملة من الدلالات طبقا للسياق المقالي أو المقامي وظروفه، كما يتضح في التالي:

١ - تأكيد حدوث فعل لم يقع.

جاء الفعل الماضي كثيرا في القرآن الكريم في أخبار القيامة، والقيامة من أمور المستقبل وذلك لتأكيد كينونتها، وأنها من اليقين والحتمية وكأنها قد وقعت كقوله تعالى: {وَنُفِخَ فِي الصُّورِ}

---

(١) إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين الدرويش – اليمامة للطباعة والنشر ودار ابن كثير – دمشق وبيروت –ط٨ - ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م (٦/ ٢٧٠).

(٢) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد بن محمد المختار الشنقيطي دار الفكر - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م (٥/ ٢٩٥).

(٣) معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي - العاتك لصناعة الكتب ومكتبة أنوار دجلة. وطبعة أخرى عن مطبعة –دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م (٤/ ٥٠).

(٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للشيخ/ محمود أبي الفضل الألوسي - دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تأريخ) (١/ ٣١٨).

(٥) صور التحولات التي تقع في صيغ الأفعال للدكتور/ عبد الله الهتار ينظر http://www.tafsir.org/vb/showthread.php?t=١١٠٩٢ تدوين ٢٠٠٨/٣/٢م وينظر موقع ملتقى أهل الحديث. مدون في ٢٠٠٩/٧/٢م.

(٦) برهان في علوم القرآن لأبي عبد الله محمد الزركشي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة بيروت - ١٣٩١هـ (٢/ ٣٦٢).

[الكهف: ٩٩]. {وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً} [الكهف: ٤٧]. «قالوا جيء بهذه الأفعال على صيغة الماضي، وإن كانت مستقبلية للدلالة على أنها متيقنة الحصول، وأنها بمنزلة الفعل الماضي في التحقيق»(١) وقال تعالى: {أَتَى أَمْرُ اللّهِ} [النحل: ١]. (أتى) فعل ماض على وضع الصيغة ولكنه «بمعنى: يأتي أمر الله، وحَسُنَ لفظ الماضي في موضع المستقبل لصدق إتيان الأمر، فصار في أنه لابد أن يأتي بمنزلة ما قد مضى وكان، فحسن الإخبار عنه بالماضي، وأكثر ما يكون هذا فيما يخبرنا الله جل ذكره به أنه يكون، فلصحة وقوعه وصدق المخبر به صار كأنه شيء قد كان»(٢).

«ومن ذلك: {وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ } [النمل: ٨٧]. فإنه إنما قال (ففزع) بلفظ الماضي بعد قوله (ينفخ) وهو مستقبل للإشعار بتحقيق الفزعِ، وأنه كائن لا محالة؛ لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعاً به»(٣).

«وكذلك جاء قوله تعالى: {وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً} [الكهف: ٤٧] وإنما قيل (وحشرناهم) ماضياً بعد (نسير) و(ترى) وهما مستقبلان للدلالة على أن حشرهم قبل التسيير والبروز، ليشاهدوا تلك الأحوالِ كأنه قال: (وحشرناهم) قبل ذلك؛ لأن الحشر هو المهم؛ لأن من الناس من ينكره كالفلاسفة وغيرهم ومن أجل ذلك ذكر بلفظ الماضي»(٤).

قال أبو الفتح ابن الأثير: «الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد، كان ذلك أبلغ وأَوكَد في تحقيق الفعل وإيجاده؛ لأن الفعل الماضي يعطي من المعنى أنه قد كان ووجد... والغرض بهذا هو الدلالة على إيجاد الفعل الذي لم يوجد»(٥).

٢ - الرغبة في حصول فعل لم يقع.

من استعمال وقوع الفعل بالعدول من المضارع إلى الماضي الرغبة في حصوله، كقوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ} [البقرة: ٢١٥]. لقد حصل التحول عن المضارع (ينفقون) إلى الماضي (أنفقتم). ولو جرى السياق على مقتضى الظاهر لكان "يسألونك ماذا ينفقون، قل ما تنفقون ... لأن الجواب جاء بأسلوب الشرط، والشرط يقتضي الاستقبال، والنحاة يؤولون فعل الشرط الماضي بالاستقبال(٦).

---

(١) معاني النحو (٤/٤٧ - ٤٨).

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ - ١٤٠٥هـ (٤١٧/١).

(٣) المثل السائر (١٦/٢).

(٤) المرجع السابق (١٦/٢).

(٥) المرجع السابق (١٦/٢).

(٦) ينظر حاشية يس على شرح التصريح للأزهري مخطوطة رقم (٤١٥) الرقم العام (٥٠٦٨) جامعة الملك سعود٥٤٥٢/١ www. makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/ متاح بتأريخ ٢٢/٥/٢٠١٠م (٢٤٩/٢).

«ولكن القصد من مجيء الشرط ماضيا وإن كان معناه الاستقبال، هو إنزال غير المتيقن منزلة المتيقن، وغير الواقع منزلة الواقع»[1].

«إن التحول إلى الماضي "أنفقتم" قد أفاد الرغبة في هذا الإنفاق فأتى به ماضياً، وإن كان مستقبلاً في المعنى، في حين دل المضارع السابق له في السياق نفسه (يسألونك ماذا ينفقون) على التجدد والاستمرار في النفقة، فأراد المولى – عز وجل - الرغبة عند المكلفين في تحقق الحدث وحصوله على صورة التجدد والاستمرار»[2].

ج - العدول عن الماضي إلى الأمر:

قد يُعدل عن صيغة الماضي إلى الأمر، مع أن الماضي خبر، والأمر إنشاء، قال الله تعالى: {قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ } [الأعراف: ٢٩].

« جملة (أمر ربي): في محل نصب مقول القول، و(بالقسط): جار ومجرور متعلقان بـ (أمر) (وأقيموا): الواو عاطفة وأقيموا فعل أمر معطوف على الأمر المقدر الذي ينحلُّ إليه المصدر وهو القسط على قول ميسون:

وَلُبْسُ عَباءةٍ وتقرَّ عَيني ❖❖❖ أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفوفِ[3].

وكان تقدير الكلام: أمر ربي بالقسط وبإقامة وجوهكم عند كل مسجد ، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده في نفوسهم، فإن الصلاة من أوكد فرائض الله على عبادهِ ثم أتبعها بالإخلاص الذي هو عمل القلبِ إذ عمل الجوارح لا يصح إلا بإخلاص النيةِ ولهذا قال النبي - صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»[4].

د - العدول عن الأمر إلى المضارع:

ويعدل عن فعل الأمر وهو إنشاء إلى المضارع وهو خبر، لأغراض يقصد منها دلالات وأحكام، ومنه قوله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ} [البقرة: ٢٣٣]. قال الإمام البغوي: «يعني: المطلقات اللاتي لهنَّ أولاد من أزواجهن (يرضعن) خبر بمعنى الأمر، وهو أمر استحباب لا أمر إيجاب؛ لأنه لا يجب عليهن الإرضاع إذا كان يوجد من ترضع الولد، لقوله تعالى في سورة الطلاق: « {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ } [الطلاق: ٦]. فإن رغبت الأم في الإرضاع فهي أولى من غيره»[5].

---

(١) معاني النحو (٥٦/٤).

(٢) صور التحولات التي تقع في صيغ الأفعال للدكتور/ عبد الله الهتار ينظر http://www.tafsir.org/vb/showthread.php?t=١١٠٩٢ تدوين ٢٠٠٨/٣/٢م وينظر موقع ملتقى أهل الحديث. مدون في ٢٠٠٩/٧/٢م، متاح في ٢٠٠٩/١٢/٧م.

(٣) البيت من قصيدة قالتها ميسون تشكو فيها من حياة الحاضرة من بحر الوافر، »هامش شرح شذور الذهب المحقق: نواف بن جزاء الحارثي (٥٤١/٢).

(٤) صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري - تحقيق د.مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة – بيروت – ط٣ - ١٤٠٧ هـ (١/١).

(٥) تفسير معالم التنزيل لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (... - ٥١٦ هـ) تحقيق - محمد عبد الله النمر وآخرون - دار طيبة للنشر والتوزيع – ط٤، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م (٢٧٧/١).

ومثله {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ} [البقرة: ٢٢٨] لفظ الخبر ومعناه الأمر[١] أي: تربصن. وإيثار المضارع على الأمر؛ لأنه «لا يمكن حمله على حقيقته فإنهن قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف مخبره، وهو محال فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال، ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر والمراد بها الأمر»[٢].

ومنه إطلاق الخبر وإرادة النهي كقوله: {لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ} [البقرة: ٨٣] فـ (لا) هنا نافية ويفهم منها (لا) الناهية، إذ لو كانت ناهية لجزمت الفعل بحذف حرف النون، فـ (تعبدون) فعل مضارع مرفوع والواو الفاعل، وقد جاء الخبر بمعنى النهي - والمراد بالخبر هنا بمعناه البياني أي ضد الإنشاء - ومعناه:

- لا تعبدوا إلا الله (لا) ناهية (تعبدوا) فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف النون «فكان معنى الكلام: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بأن لا تعبدوا إلا الله»[٣].

قال الزمخشري في قوله (لا تعبدون): «إخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه وتنصره»[٤].

وقوله: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ} [البقرة: ٨٤] أي: لا تسفكوا ولا تخرجوا، فهو خبر بمعنى النهي، وقوله: {وَمَا تُنفِقُونَ إِلاَّ ابْتِغَاء وَجْهِ اللّهِ} [البقرة: ٢٧٢] أي: ولا تنفقوا»[٥] «وقيل هي نافية بلا تأويل»[٦] وتكون خبرية وفيه ثناء على المؤمنين.

هـ - العدول عن الأمر إلى الماضي:

جاء في البرهان للإمام الزركشي – رحمه الله - «الأمر بمعنى الخبر أبلغ من الخبر، لتضمنه اللزوم»[٧].

قال عز من قائل: {وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا} [آل عمران: ٩٧] «قال القاضي أبو يعلى لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وتقديره ومن دخله فأمنوه»[٨].

«ولفظ قولهم (أنجزَ حرٌ ما وعدْ) لفظ الخبر ومعناه الأمر، أي: لينجزْ حرٌ ما وعد»[٩].

---

(١) تفسير زاد المسير لمحمد الجوزي - المكتب الإسلامي – بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤٠٤هـ (٢٦٠/١) ومعنى القروء: أي أن المطلقات ذوات الحيض، يجب أن ينتظرن دون نكاح بعد الطلاق مدة ثلاثة أطهار أو ثلاث حيضات على سبيل العدة.

(٢) البرهان (٢١٦/٢).

(٣) إعراب القرآن الكريم للدرويش (١٣٢/١).

(٤) الكشاف لأبي القاسم الزمخشري - تحقيق: عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي – بيروت (١٨٦/١).

(٥) البرهان (٢٩١/٢).

(٦) إعراب القرآن الكريم للدرويش (٣٦٤/١).

(٧) البرهان (٢٩٠/٢).

(٨) زاد المسير (٤٢٧/١).

(٩) جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري – دار الفكر، بيروت – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م (٣١/١).

قال الرضي: «واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إما دعاء، نحو:

- رحمك اللّه. وإما أمرا، كقول علي - رضي اللّه عنه - في النهج: -
- أجزأ امرؤٌ قرنَه واسى أخاه بنفسه»[1].

ولاعتبارات ذوقية قد تُستبدل صيغة: (افْعَل) التي يراد بها الطلب على سبيل الاستعلاء إلى صيغ ليس فيها معنى الطلب المباشر الذي لا يستساغ ممن ليس له حق الأمر، فقد تستبدل صيغة الأمر (افْعَلْ) بـ (فَعَلت) الماضي أو (تَفْعَل) المضارع التي هي صيغ خبرية مضارعة مع أداة قلب نحو: (لو فعلتَ كذا) بصيغة الماضي بدلا من (افعل كذا) أو (لو تفعل كذا) بصيغة المضارع، وقد يأتي بصيغة المبني للمجهول (هلاَّ فُعل كذا) (أرى أن يُفعل كذا)، ولو كان الطلب من الأعلى إلى الأدنى لكان الأوفق للمقام أن تكون بصيغة الأمر؛ لأن من في موقع من يأمر لا يَستجدي المأمور، ويعود تقدير الموقف إلى فطنة المتكلم وفهم الجهة المتلقية.

و - العدول عن صيغة المبني لما سمي فاعله إلى المبني لما لم يسم فاعله:

والمراد العدول هاهنا هو العدول من ذكر الفاعل إلى حذفه وإنابة غيره منابه مع تغيير صيغة الفعل نقول:

- كرّم زيدٌ عمرًا، فيحذف الفاعل ويقام المفعول نائبا عنه فنقول:
- كُرِّم عمروٌ. ولهذا الحذف أسباب معنوية وهي:

١ - العلم بالفاعل كما في قوله تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ } [البقرة: ٢١٦].

٢ - الجهل بالفاعل نحو: (سُرِق المنزلُ).

٣ - التشكيك في الفاعل نحو: (أُرْهِقَ الاقتصادُ).

٤ - تعظيم الفاعل عن ذكره، كما في قوله تعالى: { قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ} [الذاريات: ١٠].

٥ - تحقير الفاعل عن ذكره نحو: (أُغْرقت المدينة) بدلا من (أَغرقت المجاري المدينة) فلم يذكر الفاعل احتقارا لشأنه.

٦ - الخوف من الفاعل نحو: (ضُرِب الاقتصادُ).

٧ - الخوف على الفاعل نحو: (أُرشدَ عن الجُناةِ).

٨ - قصد العموم كما في قوله تعالى: { وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا} [النساء: ٨٦][2].

---

(١) شرح الرضي (١٢/٤). ومعنى المثل: ليجزئ كل واحد منكم قرنه أي خصمه في الحرب، وليواس زميله في الحرب بنفسه ولا يتركه لعدوه، ينظر نهج البلاغة ص ١٤٩ طبع مطابع الشعب بالقاهرة، إخراج الأستاذ: محمد البناء.

(٢) الوظائف الدلالية للجملة العربية للدكتور/ محمد رزق شعير - مكتبة الآداب - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م (ص ١٠٠).

ثانيا - العدول بين الأفعال والأسماء

يحدث عدول من فعل إلى اسم ومن اسم إلى فعل لأغراض دلالية، وتتبادل الأفعال المواقع مع الأسماء المشتقة وكذا المصادر المشتق منها، لتقاربها في الكفاءة النحوية والدلالية، فهي تتفق في (الحدث) وتفترق في الزمن، فالفعل يدل على حدث مقترن بزمن معين، مثل (قام يقوم) والصفة المشتقة تدل على موصوف بالحدث ودلالتها على الزمن عامة مثل (قائم) ، أما المصدر فهو الحدث المجرد عن الزمن والصفة مثل (قيام)، فبينها وشيجتا رحم هما الحدث والزمن، وقد جعل الدكتور/ تمام حسان الحدث محور الالتقاء بينها، قال: «هناك بعض الأسماء التي تعمل عمل الفعل، بشرط أن تكون هذه الأسماء مشتقة أي (مستخرجة) من تلك الأفعال، وهي ما تسمى بالمشتقات، وجميعها تحتوي على عنصر الحدث، ذلك العنصر التي تحتوي عليه الأفعال (هو صاحب العمل).

والمشتقات التي تعمل عمل الفعل هي: ١ - المصدر واسم المصدر ٢ - اسم الفاعل ٣ -صيغ المبالغة ٤ -اسم المفعول ٥ - الصفة المشبهة - اسم التفضيل»[(١)].

وخلاصة الأمر أن هذه الصيغة المتفقة في أصل جذر الكلمة ينوب بعضها عن بعض، ويعدل عن بعضها إلى بعض، فإذا أريد المبالغة في الفعل تحول «إلى صفة، فالصفة منبئة عن موصوف قد ثبت عليه الوصف، وهي بذلك أدوم في الإخبار من الفعل، فإذا أريد التناهي في الوصف، حولت إلى صيغ المبالغة باسم الفاعل والمفعول، وإذا أريد ثبوت الوصف، حولت إلى صفة مشبهة باسم الفاعل، لدلالتها على الصفات الخلقية كطويل وقصير»[(٢)] وإذا أريد تأكيد المشتقات حولت إلى المصادر، وهكذا، فالقِيَم الخلافية التي تفرق بين هذه الصيغ «هي: الانقطاع في مقابل الاستمرار، أو الدوام، ثم التجدد في مقابل الثبوت، ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف، ثم التفضيل في مقابل كل ما عداه من الصفات»[(٣)] نقول:

- هَذا الثَّوبُ نَجُسَ. فعل ماض منته، وقد يكون له أثر.

- هَذا الثَّوبُ يَنجُسُ. فعل مضارع يدل على التكرار، وهو رهن السياق، يقول الدكتور/ شاهر الحسن: «ليس الفعل المضارع ذاته هو رمز التجدد، ذلك أن للسياق والمقام أثره، ففي العبارة التي تمثل عنوانا في صحيفة يومية: (الرئيسُ يشنُّ هجومًا على أمريكا في خطابه أمس) الفعل المضارع (يشن) يدل على حدث اكتمل وانتهى في إطار التحديد الزمني الذي يدل عليه الظرف (أمس) وفي هذا المجال يلزم التعرض لمفهوم الجهة (Aaspect) لما لها من علاقة بالمعنى»[(٤)].

- هَذا الثَّوبُ نَجَسٌ. بالفتح مصدر نجس في ذاته.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان - عالم الكتب - الطبعة الخامسة ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م (ص ٩٨).

(٢) كينونة الفعل ينظر موقع المنشاوي للدراسات والبحوث تأريخ الطبع ٢٠٠٤م.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها (ص ٩٩).

(٤) علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية للدكتور/ شاهر الحسن - دار الفكر للطباعة والنشر – الأردن، عمان –ط١ - ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م (ص ١٢٦).

- هَذا الثَّوبُ نَجِسٌ. بالكسر صفة مشبهة ملازمة لا تفارق صاحبها.

ونقول في الصفة المشتقة.

- هَذا الثَّوبُ مُنَجِّسٌ اسم فاعل صفة عارضة منتقلة، وقد يدل السياق على استمرارها.

- هَذا الثَّوبُ مُنَجَّسٌ اسم مفعول صفة عارضة منتقلة، وقد يدل السياق على استمرارها.

جاء في شرح الطحاوي على المراقي: «نجَسٌ - نجِسٌ فرَّق الفقهاء بين المفتوح والمكسور، بأن الأول ما كان نجسا لذاته، ولا يقال لما نجاسته عارضة، والثاني مالا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا، فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجِس بالكسر فقط»(1).

قال الإمام الشوكاني في قول الله: { إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ } [التوبة: 28] «المشركون: مبتدأ، وخبره المصدر مبالغة في وصفهم بذلك، حتى كأنهم عين النجاسة أو على تقدير مضاف: أي ذوو نجس؛ لأن معهم الشرك وهو بمنزلة النجس، وقال قتادة ومعمر وغيرهما إنهم وصفوا بذلك لأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات.

وقد استدل بالآية من قال بأن المشرك نجس الذات، كما ذهب إليه بعض الظاهرية والزيدية (2).

وقال الله تعالى: { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً } [الأحزاب: 33] (الرِّجس) مصدر مفعول به و«المراد به هنا الخبيث في النفوس واعتبار الشريعة. وهو اسم جنس فالإخبار به كالإخبار بالمصدر، فأفاد المبالغة في الاتصاف به، حتى كأن هذا الموصوف عين الرجس. ولذلك أفرد (رجس) مع كونه خبرا عن متعدد، لأنه كالخبر بالمصدر.

أ -العدول بين الفعل واسم الفاعل.

إذا كان«الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ وإذا كان قولك: أضاربٌ الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان، فإن العدول من صيغة إلى أخرى في الاستخدام كإحلال اسم محل فعل سيترك فرقا في التحليل النحوي – فضلا عن الدلالي - فإعراب (أَضاربٌ الزيدان) غير إعراب (أَيضربُ الزيدان) فالجملة الأولى جملة اسمية أو وصفية، والجملة الثانية جملة فعلية.. (ضارب): مبتدأ (الزيدان): فاعل سد مسد الخبر (يضرب): فعل مضارع (الزيدان) فاعل.

على أن عمل اسم الفاعل عمل الفعل لا يعني وجود تطابق في المنتوج الدلالي، قال عبد القاهر: «إذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا. بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير. فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل

(1) شرح الطحاوي على مراقي الفلاح لأحمد بن محمد بن الطحاوي (... - 1231هـ) - المطبعة الكبرى بولاق – مصر - 1318هـ (2/151).

(2) فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني - دار الفكر - بيروت (بدون تأريخ) (2/507).

الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق. لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: زيد هاهو ذا ينطلق. فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا وجعلته يزاوله ويزجيه»[1].

قال الإمام البيضاوي: { اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }[البقرة: ١٥] «ردا على قول الكفار: { قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ } [البقرة: ١٤]لعله لم يقل: الله مستهزئ بهم، ليطابق قولهم إيماء بأن الاستهزاء يحدث حالا فحالا، ويتجدد حينا بعد حين وهكذا كانت نكايات الله فيهم كما قال تعالى: { أَوَلاَ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ } [التوبة: ١٢٦][2].

وقال الألوسي: «عدل سبحانه عن (الله مستهزئ بهم) المطابق لقولهم إلى قوله: (الله يستهزئ) بهم لإفادته التجدد الاستمراري، وهو أبلغ من الاستمرار الثبوتي، الذي تفيده الاسمية؛ لأن البلاء إذا استمر قد يهون وتألفه النفس كما قيل:

ونقول في موقع الحال:

- جاء زيدٌ <u>ضاحكًا</u> وجهُه.حال/فاعل[*].

- جاء زيد <u>ضاحكٌ وجهُه</u>.جملة اسمية في محل نصب حال.

قال الدكتور/ يسري زعير: «قولك: (جاء زيدٌ ضاحكًا وجهُه). فـ (ضاحكا) حال من (زيد) و(وجهه) فاعل به، ولم يغن عن شيء، إذ الحال هنا مفردة، ولو قيل: (ضاحكٌ وجهه) لكان صوابا. وحينئذ يكون (ضاحك) مبتدأ، و(وجهه) فاعله المغني عن الخبر والجملة تكون حالا.

والفرق كبير بين الجملة الواقعة حالا والمفرد الواقع حالا كذلك. وحسبنا هنا الفرق، من حيث إن الحال إذا كانت جملة أفادت ثبوت الوصف دائما، كما إذا قلت: (حضرَ محمدٌ وهو يبتسمُ) فهذا يفيد أن الابتسام كان موجودا ثم طرأ عليه الحضور. أما لو قلت: حضر محمد مبتسما.لأفاد ذلك أن الابتسام حصل حال الحضور فحسب. وشتان بين هذا وذاك»[3] واختيار الباحث الخبر الفعلي للجملة (يبتسم) فيه نظر فهو خلاف القاعدة فالفعل يفيد التجدد، وكان الأنسب أن يمثل بالاسم (حضر محمد <u>وهو مبتسمٌ</u>) وذلك كما مثل عبد القاهر قال: «وإن شئت أن تُحس الفرق بينهما من حيثُ يلطف فتأمل هذا البيتَ:

---

(١) دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور/ محمد التنجي - دار الكتاب العربي – بيروت - ط١ - ١٩٩٥م (ص ١٤٠ -١٤١).

(٢) تفسير البيضاوي لناصرالدين محمد الشيرازي البيضاوي - دار النشر: دار الفكر - بيروت (١٧٩/١).

(*) ومثله اسم المفعول نحو: جاء زيد محمولة يده.

(٣) ينظر أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن للدكتور/ محمد يسري زعير – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م (١٢٧/٢).

لا يألَفُ الدِّرهمُ المضروبُ خِرقَتَنا ❖❖❖ لكِنْ يَمرُّ علَيها وهوَ مُنطلقُ[1]

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى. ولو قلته بالفعل: (لكن يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن. وإذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه»[2].

ولذا قال السبكي في الأشباه: لو قال: (لِلَّهِ تعالى عليَّ أَنْ أَعَتكِفَ صَائمًا) لا بد له من صوم يكون لأجل ذلك النذر من غير سبب آخر، فلا يجزئه الاعتكاف بصوم رمضان، ولو قال: (وأنا صائم) أجزأه ؛ولعل وجه الفرق أن الحال إذا كانت جملة دلت على المقارنة، وأما اتصافه بمضمونها فقد يكون وقد لا يكون نحو: (جاءَ زيدٌ وقدْ طلعتِ الشمسُ) والحال المفردة صفة معنى، فإذا قال: (للّه علي أن أعتكف وأنا صائم) نذر مقارنته للصوم ولم ينذر صوما فيصح في رمضان ولو قال: (صائما) نذر صومه فلا يصح فيه»[3].

أ - انتقال الوصف المضاف بين الثبوت والتجدد:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا كان بمعنى الحاضر والمستقبل؛ لأنه يكون حينئذ بمعنى الفعل، أما إذا كان بمعنى الماضي فإنه يصير كالاسم الجامد واجب الإضافة ولا يعمل عمل فعله، فعلى الأول نقول:

- زيدٌ قاصدٌ بلدَك غدًا، فـ(بلدَك) مفعول به لـ(قاصد) لأنه مع تنوينه وعدم إضافته يكون بمعنى الفعل المضارع (يقْصِدُ) ويكون عندئذ الوصف أقرب إلى معنى تجدد الحدث.

أما إذا كان الوصف المشتق بمعنى المضي وهو نكرة غير معرف بالألف واللام فعندئذ يكون دالا على صفة ثابتة، ولا يعمل عمل فعله، ويجب إضافته لأنه صار كالصفة الدائمة للذات– مثل:

- هذا حارس المدرسةِ في الماضي. فصارت الحراسة صفة له؛ لأنه جاء مجرورا بالإضافة إلى المدرسة، قال ابن جني: «اسم الفاعل إذا أريد به الماضي جرى مجرى غلامٌ، وفرسٌ، ورجلٌ، وما لا معنى فعل فيه»[4] وقال المبرد في المقتضب: «اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنوِّنه؛ لأنه اسم، وليست فيه مضارعة الفعل، ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه؛ كما لم يجز ذلك في الغلام، فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها»[5].

فإضافة اسم الفاعل والوصف عموما إلى ما بعده تفيد تغليب جانب الذات على الحدث، بخلاف تنوينه وإعماله فيما بعده بالنصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث لأنه بمعنى الفعل الحاضر أو المستقبل.

ولذلك لو أن رجلا وقف أمام القاضي وقال واحدة من العبارتين:

---

(١) البيت قول زيد بن حاتم من أبيات البسيط دلائل الإعجاز (ص ١٤١) الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني - دار إحياء العلوم – بيروت –ط٤ - ١٩٩٨م (٨٨/١).

(٢) دلائل الإعجاز (ص ١٤١).

(٣) روح المعاني (٣٩/٥).

(٤) سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جني - تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي - دار القلم – دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م (٦٤٣/٢).

(٥) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب – بيروت (بدون تأريخ). (١٤٨/٤).

- أنا قاتلُ أخيك.

- أنا قاتلٌ أخاك.

فإن كل عبارة تحمل معنى غير ما في الأخرى، أما الأولى: فيحتمل معناها أنه قد يكون في الماضي بسبب الإضافة المحتملة للمضي وبمنطق القضاء فإنه يلقى القبض عليه.

أما العبارة الثانية فهي بالتنوين والإعمال قد أشبهت الفعل المضارع أقتل أو سأقتل فلا تتضمن اعترافا بوقوع القتل وفيها حديث عن المستقبل فلا يؤخذ بها.

ب - العدول عن المصدر الصريح إلى المؤول.

قولك:

- حضورك أفضل من غيابك. مصدر صريح وهو غير قولك:

- أن تحضرَ أفضلُ من أن تغيب. والمصدر هنا مؤول. وكلاهما جملة اسمية.

يقول أستاذنا الدكتور/ محمد حماسة: «الجملة (أنْ تَأتِيَني خيرٌ لك) جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو (أن تأتيني) (أن +فعل مضارع (تأتي) + نون للوقاية + ياء المتكلم) وهذا كله مؤول بـ (الإتيان) ويعامل في التحليل معاملة (الإتيان) ومصطلح "المصدر المؤول" يشير بوضوح إلى المعنى العميق الذي يتحول عنه المصدر المؤول، فاللفظ في ظاهره فعل مع كل ما يتعلق به من فاعل ومفعول به أحيانا، ولكنه في عمقه "مفرد" يكون مبتدأ، ويكون في تركيب آخر فاعلا، ...إلخ

والتحويل الذي يتم فيه يقوم على زيادة الحرف المصدري، واستبدال الفعل بالمصدر، ثم يستوفي الفعل معمولاته من فاعل، ومفعول به إن كان متعديا»[(١)].

وكان سيبويه يتعامل مع (أن + الفعل) على أنه اسم ولا عمل فيه، وهو ما يشير إلى كون الفعل المصدَّر بـ"أن" مع المصدَر في حكم الشيء الواحد، ويتبادلان المواقع بصورة دارجة، «(تقول: أَذَكَرٌ أن تَلدَ ناقتُك أحبّ إليك أم أنثى؟) كأنه قال: أذكرٌ نتَاجُها أحبُّ إليك أم أنثى؟ فـ (أن تلدَ) اسمٌ، و(تلدَ) به يتم الاسم كما يتم (الذي) بالفعل، فلا عمَلَ له هنا كما ليس يكون لصلة (الذي) عمل»[(٢)].

ولكن التركيبان على المستوى الدلالي مختلفان فالتعبير بالمصدر الصريح غيره بأن والفعل جاء في حاشية الصبان: «فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور:

- دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل في نحو: (يعجبُني أنْ تقومَ)، وماض في نحو: (أعجبني أنْ قمتَ)، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول: (أعجبني أنْ قدمتَ) أي: نفس قدومك، ولو قلت: (أعجبني قدومُك) لاحتمل أن إعجابه لحالة من

---

(١) من الأنماط التحويلية في النحو العربي للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة -٢٠٠٦م (ص ٥٦).

(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ـ سنة الوفاة ١٨٠ هـ - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - دار الجيل ـ بيروت (١٣١/١ – ١٣٢).

أحواله كسرعته لا لذاته»[1].«وإيضاح ذلك أنك إذا قلت مثلا: (يعجبُني مشيُ محمدٍ) فقد يفيد ذاك أن في مشيه صفة معينة هي التي تعجبك فيه، ويحتمل أيضا أنه يعجبك مجرد المشي من دون قصد إلى صفة معينة، ولكن إذا قلت: (يعجبُني أنْ يمشي) كان ذلك لمجرد المشي لا لشيء آخر أو صفة خاصة، ونحو ذلك قوله تعالى: { بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ السَّبِيلِ } [الرعد: ٣٣] فإن قوله: (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ) يحتمل أن مكرهم إنما زين لهم لما فيه من الدهاء والحيلة والاستدراج، ولو قال: (زين للذين كفروا أن يمكروا) لكان المعنى أنه زين لهم أن يفعلوا مكرا، لا أن مكرهم له صفة معينة هي التي تزين لهم، ومثله (يعجبهم علمهم) و(يعجبهم أن يعملوا).

ثم إن (أنْ) والفعل قد تفيد الإباحة، ولا تفيد القطع بحصول الفعل، بخلاف المصدر الصريح، فإنه قد يفيد القطع بحصوله وذلك نحو أن تقول: (له صُراخٌ صراخُ الثَّكلى) فهذا يختلف عن قولك: (له أنْ يصرخَ صُراخُ الثكلى) فإن قولك: (له صراخ) قطعه بحصول الفعل أي هو يصرخ، أما إذا قلت (له أنْ يَصرخ) فلا يفيد ذلك أن الصراخ حصل، وإنما المعنى يحق له أن يصرخ كما تقول: (لك أنْ تذهبَ إلى البصرةِ) أي يحق لك»[2].

ويختلفان من حيث التركيب الإسنادي، حيث «إنَّ المصدر المؤول أصله جملة، بخلاف المصدر الصريح فإنه كلمة، ولذا قد يقع المصدر المؤول في مواطن لا يقع فيها المصدر الصريح، ولو حاولت إيقاع المصدر الصريح مكان المؤول لاختل الكلام وذلك نحو أن تقول: (ظننت أنَّ سعيدا حاضر) أو تقول: (ليت أنَّ سعيدا غني).

ويختلفان من حيث الدلالة على الزمن قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف): الفرق بين (كرهتُ خروجَك) و(كرهتُ أنْ تخْرُجَ) أن الأول مصدر غير مؤقت والثاني مصدر مؤقت لأنه بين فيه الوقت[3] قال الإمام السيوطي: «ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه، وذكر "أن" مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله فيما مضى أو يقع فيما يأتي»[4].

ونحو ذلك قوله تعالى: { وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ } [البقرة: ١٨٤] يقول أستاذنا الدكتور/ محمد حماسة: «في هذه الآية – على سبيل المثال - نجد أنَّ (أن تصوموا) مع أنها مقدرة بالصوم تضيف معنى آخر آتيا من صيغة الفعل وإسناده إلى واو الجماعة، إذ تفيد التجدد والحدوث والتكرار والمداومة، على خلاف ما إذا قيل: الصوم خير لكم؛ لأن " موضوعَ الاسم على أن يُثْبت به المعنى للشيء من غير أن

(١) حاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية ابن مالك - دار الكتب العلمية بيروت -لبنان – ط١ - ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م (١/٣٥٩).

(٢) معاني النحو (٣/١٢٨)

(٣) الأشباه والنظائر في النحو لأبي الفضل جلال الدين السيوطي - راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحيني – دار الكتاب العربي - بيروت – الطبعة الثانية ١٤١٧ه - ١٩٩٦م (٢/٢٤٠).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٤٠).

يَقتَضي تجدُّده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبت به شيئاً بعدَ شيء[1] كما يقرر عبد القاهر، وهذا يؤكد أن البنية السطحية تشترك مع البنية العميقة في إمداد الجملة بدلالتها، فالتحويل في العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب لبنية الجمل ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب»[2].

ج - العدول عن الفعل إلى المصدر:

كثيرا ما يُعدل عن الفعل الصريح إلى المصدر النائب عنه، فبدلا من أن تقول (قُمْ) في الأمر تعدل إلى المصدر وتقول (قيام) وهذا العدول يأتي لأغراض عدة، نسوقها على النحو التالي:

١ -تحاشي إغاظة السامع:

وذلك أن صيغة الأمر - كما سبق - صيغة طلبية توحي بأن هناك طرفين أحدهما يأمر والآخر ينفذ، ولكي لا يقع المتكلم في طائلة الفهم الخاطئ التمس صيغا أجمل كالعدول به إلى المصدر مثل: (مهلاً) (عفوًا) (لطفًا) (رفقًا) بدلا عن (تمهّل) (اعف) (تلطف) (ترفق) قال سيبويه: «

على حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أُمورهم ❖❖❖ فندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالِب[3]

كأنه قال: أُندل»[4] فيكون موقع المصدر الإعرابي نائبا عن فعله، فهو بمعنى الأمر، نقول: «قيامًا للزائر. قيامًا: مصدر، وفاعله مستتر وجوبًا، تقديره: "أنت"؛ لأنه بمعنى: قُمْ»[5] والناصب للمصدر هو الفعل الذي لا يظهر لأنها صارت عوضا عن فعلها.

٢ - التوكيد والمبالغة.

يدل الفعل على الحركة والتجدد، ولكنه مرتبط بزمن، وأما المصدر فيدل على الحدث المجرد، فيكون المصدر أقوى، وبالتالي فرق بين:

- صبرًا جميلاً. أي:
- اصبر صبرًا جميلاً.

وذلك «أن (صبرا) مصدر،و(اصبر) فعل، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل، ثم إن المصدر هو الحدث المجرد، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن، فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده، وذكر الرضي أنه حُذف إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد، أي الفعل في نحو: (حمًّا لَك) و(عجبًا منكَ) و(معاذَ اللّهِ) و(سبحانَ اللّه)»[6]

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٤١).
(٢) من الأنماط التحويلية في النحو العربي (ص ٥٧).
(٣) البيت لأعشى همدان من الطويل من شواهد الكتاب (١/١٦).
(٤) الكتاب لسيبويه (١/١١٦).
(٥)النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن – دار المعارف المصرية - الطبعة الخامسة مؤرخ له في نهاية المجلد - ١٩٧٥م (١/١٥٨).
(٦) معاني النحو (١/١٤٦).

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن قولنا: «(إقدامًا يافلانُ) معنى المصدر فيه معنى الأمر، ولكن إذا قلنا: (اقْدِم إقدامًا يافلان) كان المصدر مؤكدا للفعل، وليس دالا على الأمر، وكذلك إذا قلنا: (صبرًا جميلاً) كان معنى المصدر فيه (اصبر) لكن إذا قلنا: (اصبر صبرا جميلا) كان المصدر مبينا للنوع، وليس نائبا عن فعل الأمر ولا يؤدي معناه، فإنه يحق لك أن تقول العبارتين، ولكن كلاً بمعنى، فإذا أردت أن ينوب المصدر عن فعل الأمر جئت بالمصدر فقط، وإذا لم ترد ذلك وإنما أردت أن يكون المصدر مؤكدا أو مبينا أتيت بعامله.

وهذا الأمر نفسه جارٍ في الدعاء نحو (سحقًا) و(بعدًا) أي اللهم اسحقه سحقا وأبعده بعدا، ولكن ليس حذف الفعل كذكره، ولذلك فإنهم يوجبون حذف الفعل مع وجود المصدر، قال الخضري: «فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي بحذف الفعل حيث وجد»[(١)]؛ لأن المعنى لن يكون مطابقا بذكر الفعل قال الأستاذ/ عباس حسن: «تقول (سَقْيًا لك ورَعْيًا لَه) وتقول: (سقاك اللّه سَقيًا) و(رعاكَ اللّهُ رَعْيًا) فالمصدر في التعبيرين الأخيرين لا يراد به الدعاء وإنما هو مؤكد للفعل، فإذا أردت أن يكون المصدر نفسه للدعاء جئت بالمصدر بلا فعل»[(٢)] ويكون التعبير الدعائي اللهم اسقه وارعه.

ولذلك الصحيح في موقع إعراب هذا المصدر المتضمن معنى الأمر، أن يقال: مصدر نائب عن فعله، لا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (اصبر صبرا) مثلا؛ لأن المعنى سيختلف إلا إذا دلت عليه القرائن.

٣ - الثبات والاستمرار:

ويفرقون دلاليا بين المصدر مقدرا بفعل محذوف عمل فيه النصب وبينه بغير فعل مقدر وهو المصدر المرفوع، فالأول يكون مقدرا بجملة فعلية، والثاني يكون مقدرا بجملة اسمية، نحو:

- صبرٌ جميلٌ. جملة اسمية «أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره»[(٣)].
- صبرًا جميلاً. جملة فعلية أي (اصبر صبرًا جميلاً) فـ (صبرا) مصدر نائب عن فعله.

وقد ورد التعبيران في القرآن الكريم { قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ } [يوسف: ١٨] وفي سورة المعارج { فَاصْبِرْ صَبْراً جَمِيلاً } [المعارج: ٥] والفرق «أن الجملة الأولى أمر بالصبر الدائم الطويل، والثانية أمر بالصبر غير الدائم؛ لأن الأولى جملة اسمية والثانية فعلية.

ونحو قوله تعالى: { إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ }[الذاريات: ٢٥] فهو رد التحية بخير منها»[(١)] وقال الزمخشري: «رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ/ الأزهري الخضري – شرحها وعلق عليها تركي فرحان المصطفى - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م (٤٢٥/١) وإنما قدروا الفعل تجاوبا مع الصنعة الإعرابية فلا منصوب بدون فعل، ولأن العرب لا تبني كلامها على كلمة واحدة بدون تقدير.

(٢) معاني النحو (١٤٥/١).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري - دار الفكر - بيروت - ط٦ - ١٩٨٥ - تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله (ص ٧٢٥ -٧٢٦).

تحيتهم؛ لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه»[2] إذ إن سلامهم بصيغة الجملة الفعلية على تقدير: "قالوا نسلم سلاما" فهو مفعول مطلق لفعل محذوف والثانية بصيغة الجملة الاسمية على تقدير "جوابي سلام" فـ (سلام) خبر لمبتدأ محذوف.

وقد يترتب على هذا الانتقال أحكام شرعية، ولما كان رفع المصدر على الابتدائية بتقدير محذوف خبر دالا على الثبوت شأن الجمل الاسمية، فإن الحكم يكون ثابتا، وإذا كان بالجملة الفعلية كان متجددا، وبناء عليه فقد نقل السيوطي عن ابن عطية قال: «سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعا كقوله تعالى: { الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ } [البقرة: ٢٢٩]وسبيل المندوبات الإتيان به منصوبا كقوله تعالى: { فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ } [محمد: ٤]ولهذا اختلفوا هل كانت الوصية للزوجات واجبة؛ لاختلاف القراءة في قوله: { وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم } [البقرة: ٢٤٠]وصية لأزواجهم بالرفع والنصب

ثالثا - تبادل المواقع بين الأسماء والأسماء

أ - العدول عن الوصف المشتق إلى المصدر:

قد يعدل عن اسم الفاعل إلى المصدر فيأتي خبراً، وصِفةً، وحالاً، والأصل أن هذه تأتي مشتقة، وقد تأتي مصدرا بهدف المبالغة لأنه خروج عن الحقيقة إلى المجاز.

١ - ما جاء منه في موقع الخبر:

الأصل عدم الإخبار باسم المعنى - أي المصدر - عن اسم العين فلا يقال: (خالدٌ ضَرْبٌ) بل (محمدٌ ضاربٌ) فـ (ضرْب) دل على الحدث مجردا ،و(ضاربٌ) دل على فاعل الحدث (الذات)، فيخبر عن الذات بما دل عليه؛ لأن المصادر من المعاني غير المتشخصة لا يخبر بها عن الذوات، إلا في حالة أن يكون القصد أنه لكثرة أفعاله قد صارت منه مجسمة فيكون أريد به المبالغة، نقول:

- أنتَ عدْلٌ. للمبالغة كأنه العدل نفسه، أو تجسد فيه كأنه قيد الحدث بالذات؛ لأن المصدر يدل على الحدث مجردا.

- أنتَ عادلٌ. الإخبار بصفة العدالة وفيه تقييد الذات بالحدث؛ لأن اسم الفاعل يدل على فاعل الحدث.

قال الرضي: «فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه، نحو: (زيدٌ سيرٌ سيرٌ) و(ما زيدٌ إلا سيرٌ) كما ذكرنا في المبتدأ في قولها[*]: (فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ) فينمحي، إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلا؛ لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال»[3].

---

(١) الجملة العربية والمعنى للدكتور فاضل صالح السامرائي – دار الفكر – الأردن - عمان – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م (ص ٥٠).

(٢) الكشاف (٥٢/١).

(*) الضمير عائد على الخنساء فالشاهد من قولها.

(٣) شرح الرضي (٣١٦/١).

ومن العدول إلى المصدر قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ٢] (هدى) خبر ثالث لـ (ذلك) قال الدكتور/ شوقي ضيف: «اختيار التعبير بـ (هدى) دون (هادٍ) للدلالة على أنه هو الهدى نفسه وكأنما قد تجسد فيه»[١] ولأن اسم الفاعل (هاد) يدل على ذات مقيدة بالحدث بعكس المصدر الذي يدل على الحدث مجردا عن الذات، فإن معنى قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [الرعد: ٣٣][٢] أي «فما له من أحد يقدر على هدايته»[٣] فوُجِدتْ الذات أي (أحد).

٢ - ما جاء منه في موقع الحال:

الحال وصف مشتق مبين لهيئة الذات، والمشتق معناه في غيره لدلالته على الذات المبهمة المقيدة بالحدث، فكان أقوى دلالة على الهيئة من المصدر، ولكن إذا أريد المبالغة في صاحب الحال، وجعله نفس الحال أي جعل الموصوف نفس الوصف حتى يتجسم منه للمبالغة فيه صح ورود المصدر حالاً تقول:

جاء زيدٌ ركضا. بدلا عن (راكضا).

قال ابن هشام: «ما يحتمل المصدرية والحالية: (جاءَ زيدٌ ركضًا) أي: يركض ركضا، أو عامله جاء على حد (قعدتُ جلوسًا) أو التقدير: (جاءَ راكضًا) وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره[٤].

ولكن«(ركضا) أوكد في الاستعمال لأنه يدل على توكيد الفعل»[٥] وإذا قلت: (أقبلَ أخوك سعيًا) كان المعنى، أن أخاك تحول إلى سعي، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات، لم يبق شيء ما يثقله من عنصر المادة، بل تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة، وكذلك قولك: (أقبلَ ركضًا) معناه، أنه تحول إلى ركض عند إقباله ومثله قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً ﴾ [البقرة: ٢٦] فإذا قدرنا (سعيا) مفعولا مطلقا للفعل الذي من معناه (يأتي) فـ(سعيا) لتأكيد الفعل، وإذ قدرنا (سعيا) بمعنى (ساعيات) فقد أريد من مجيء المصدر بدلا عن الوصف المبالغة، وكأن الطيور قد تحولن من الموت والهمود وانتفاء الحركة والحيوية إلى الحركة النشطة في الإقبال حتى كأنهن صرن سعيا، فيحدث بذلك تجاوز لعامل التدرج لأن فيه غياب الحدث المرتبط بالذات، ولو جاءت باسم الفاعل لتضمن ذلك، إلا أن قدرة اللّه فوق ناموس الحدوث، فهو الذي خلق القوانين فظهرت مباشرة إلى مجال حركة تامة.

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ للدكتور /شوقي ضيف – دار المعارف الطبعة الثامنة ١٩٩٢م (ص ٢٢٤).

(٢) وفي مواضع أخرى من القرآن.

(٣) الكشاف (٢/٥٠٠).

(٤) مغني اللبيب (ص ٧٣٠).

(٥) تفسير زاد المسير (٥/٣٦).

٣ - ما جاء منه في موقع الصفة:

وتسري قاعدة المبالغة على إحلال المصدر محل الوصف في النعوت أيضا، ويكون«وضع المصدر موضع الصفة أبلغ؛ لأن فيه تحويلاً إلى الحدث المقيد بالذات، في حين أن الصفة تفيد تقييد الذات بالحدث»(١)

إذ الأصل أن النعت لا يكون إلا بمشتق، والمصدر جامد غير أنه «يكثر استعمال المصدر نعتا نحو: (مررتُ برجلٍ عدلٍ) و(برَجُلينِ عدلٍ) و(برجالٍ عدلٍ) و(بامرأةٍ عدلٍ) و(بامرأتين عدلٍ) و(بنساءٍ عدلٍ).

ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير، والنعت به على خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه، وهو مؤول إما على وضع عدل موضع عادل، أو على حذف مضاف، والأصل: مررتُ برجلٍ ذي عدلٍ، ثم حذف "ذي" وأقيم "عدل" مقامه وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازا أو ادعاء»(٢).

ومن جليل الإعجاز البياني قوله تعالى: { وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ } [يوسف: ١٨] كذبا: نصبًا على الحال بمعنى: جاءوا به كاذبين ويجوز أن يكون مفعولا له، وقيل: بدم كذب: ذي كذب»(٣) «بمعنى مكذوب فيه، ويجوز أن يكون وصفا بالمصدر للمبالغة، وقرئ بالنصب على الحال من الواو أي جاؤوا كاذبين»(٤). ولم يقل: بدم كاذب بل«وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته. ونحوه: (فهنَّ بهِ جُوْدٌ) و(أنتمْ بهِ بخلٌ)

ب -العدول عن المصدر إلى اسم المصدر:

المصدر هو ما ساوى الفعل في حروفه، واسم المصدر ما زاد أو نقص في حروفه عن الفعل، نقول في المصدر من (اغْتَسَلَ): اغْتِسَالاً، واسم المصدر: غُسْلاً، ومن (تَوَضَأَ): تَوَضُؤًا، واسم المصدر: وضُوْءًا ومن (أنبت) إِنْبَاتًا واسم المصدر نَبَاتًا، و(من) (أَقْرَضَ) إِقْرَاضًا واسم المصدر قَرْضًا.

فـ (المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءاً، وأعطى عطاءً؛ لأن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث. كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره، فهو يدل على الحدث بواسطة، والمراد الدلالة مباشرة»(٥) وهذا التعريف يضع أيدينا على الفرق الدلالي، فالمفعول المطلق فيه معنى الحدثية، ويدل عليها دلالة مباشرة من دون واسطة وبزمن أخص.

ولذلك كثيرا ما أغنى اسم المصدر عن المصدر في القرآن الكريم إذا أريد العموم، وكثيرا ما جاء المفعول المطلق من المصدر للدلالة على حدث خاص مثل: (وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً) ففيه الحدث المباشر في وقت واحد مخصوص، ولو قال: وكلم الله موسى كلاما. لاحتمل حدوثا أعم قد يكون بواسطة وبغير واسطة، وقد يكون حقيقة وقد يكون مجازا والله أعلم.

---

(١) كينونة الفعل.

(٢) شرح ابن عقيل بهاء الدين المصري على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - دمشق –ط٢ - ١٩٨٥م (٢٠١/٣).

(٣) الكشاف (٤٢٥/٢).

(٤) تفسير البيضاوي (٢٧٨/٣).

(٥) حاشية الخضري على ابن عقيل (٤٢٢/١).

ومن أسماء المصادر النائبة قوله تعالى: { وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً } [المزّمّل: ٨] فالمصدر من (تَبَتَّلْ) هو (تَبَتُّلاً) لا تبتيلا ويراد به العموم وقال: { مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً } [البقرة: ٢٤٥] فمصدره (إقراضا) لا (قرضا) جاء في اللسان «القرض في قوله تعالى: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً) اسم، ولو كان مصدرا لكان (إقراضا) ولكن (قرضا) ههنا اسم لكل ما يُلتمس عليه الجزاء»[1].«فقد يراد به ما يقرض فيكون مفعولا به، وقد يراد به إقراضا حسنا، فيكون مفعولا مطلقا، وقد كسب المعنيين في هذا التعبير»[2].

وقال الله تعالى: { وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً } [نوح: ١٧] قال (نَبَاتاً) ولم يقل: (إنباتا) و«اختلف في ذلك على أقوال:

أحدها: أنه وضع الاسم منها موضع المصدر.

والثاني: أنه منصوب بفعل مضمر يجرى عليه المصدر، ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلا على المضمر، فالمعنى: (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً): فنَبَتُّم نباتا، وهو قول المبرد واختاره ابن خروف، وزعم أنه مذهب سيبويه، وكذا قال ابن يعيش ونازعه ابن عصفور.

والثالث: أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة وإن لم تكن جارية عليه.

والرابع: التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر، فهو منصوب بفعل مضمر يدل عليه ذلك الفعل الظاهر، كقوله تعالى: (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً) أي: ونَبَتُّم، وساغ إضماره، لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا، ولا يجوز في غير ذلك أن ينصب بالظاهر؛ لأن الغرض من المصدر تأكيد الفعل الذي نصبه، أو تبيين معناه، وإذا كان المصدر مغايرا لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الغرض المقصود؛ لأن النبات ليس بمعنى الإنبات وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكده أو يبينه»[3] والقول ما قال المبرد فقد جمع بين معنيين: معنى اسم المصدر والمصدر معا، ولو قال (إنباتا) لجاء بمعنى واحد.

ونرى أن الإشارة الدلالية في العدول عن الإنبات إلى النبات أريد تثبيت معنى النبات الحقيقي لبني آدم يوم القيامة كما ينبت الشجر، وليس الإنبات الحادث بالمشيئة الجبرية أي بأمر كن فيكون، ومعنى النبات أعم في دائرة زمن أوسع، ذلك أن أجساد الأموات يوم القيامة تنبت كما ينبت البقل في مدافنها «فبعد أن يجمع الله الرفات، ينبت الأجساد في قبورها ومصارعها، ويعيدها كما أنشأها أول مرة ويهيئها لاستقبال الأرواح، فتنبت أجسادا بلا أرواح، حتى ينفخ نفخة البعث، فيزاوج الله بين الأبدان

(١) لسان العرب لمحمد بن مكرم المصري بن منظور - دار صادر – بيروت - الطبعة الأولى (٢١٦/٧).
(٢) معاني النحو للسامرائي (١٤١/١).
(٣) البرهان في معاني القرآن (٣٩٦/٢ -٣٩٧).

والأرواح»[1]. فاللّه يشير إلى نبات إنساني يكون على الحقيقة يوم القيامة لا على المجاز كما دلت على ذلك الأحاديث، فهو بمعنى (تنبتون نباتا) والفعل (نبت) الذي مصدره (نبات) فعل لازم يدل على وجود مطاوعة الأبدان لأسباب النبات الحقيقي ولو كان على (أنبت) فالهمزة للتعدية لاحتمل الأمر (كن) من اللّه، أو على المجاز واللّه تعالى أعلم.

ج - العدول بين اسم الفاعل واسم المفعول:

قد تخرج العرب لفظ (فاعل) على (مفعول) كثيرا يقولون: (هذا بدل فاقد) من بدل مفقود، ويردون بذلك المجاز العقلي، وقد «أنشد أبو اسحق:

ذَكَرْتُ بها سَلْمَى فَظَلْتُ كأنَّما ❖❖❖ ذَكَرْتُ حَبِيباً فاقِداً تَحْتَ مَرْمَسِ[2]

أي مفقوداً [3] وقال تعالى: { مِن مَّاء دَافِقٍ } [الطارق: ٦] أي مدفوق { فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ } [الحاقة: ٢١] أي: مرضية. فإطلاق كل من اسم الفاعل واسم المفعول، وإرادة الآخر أسلوب من أساليب اللغة العربية. والبيانيون يسمون مثل ذلك الإطلاق «مجازاً عقلياً»[4].

وقال الحُطَيْئَة يهجو الزرقبان:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها ❖❖❖ واقْعُدْ فإنَّك أَنتَ الطاعِمُ الكاسي[5]

وأراد المطعوم المكسو. وفيه سخرية واستهزاء وقال آخر:

رخيمُ الكلامِ بَطيءُ القِيَـا   مِ أمْسَى فُؤَادِي به فاتِنَا[6] **أي مفتونا**

وقيل في قوله تعالى: { لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ } [هود: ٤٣] لا معصوم، وقد يحمل على ظاهر المعنى أي لا عاصم غير الله.

وقد يأتي العكس قال تعالى: { وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَّسْتُوراً } [الإسراء: ٤٥] قال ابن جرير الطبري: «(حِجابًا مَسْتُورًا) حجابا ساترا، ولكنه أخرج وهو فاعل في لفظ المفعول، كما يقال: إنك مشئوم علينا وميمون، وإنما هو شائِم ويامِن؛ لأنه من شأمهم ويمنهم»[7] وقال بعض أهل العلم: قوله (مَّسْتُورًا)، على معناه الظاهر من كونه اسم مفعول؛ لأن ذلك الحجاب مستور عن أعين الناس فلا يرونه. أو مستور به القارىء فلا يراه غيره. واختار هذا أبو حيان في

(١) رحلة قبل الرحيل لبشير عبد الله المساري - مكتبة الإرشاد ودار ابن حزم - بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م (ص ٨٣).

(٢) قال ابن سيده أنشد أبو إسحاق ولم يسمه وهو من الطويل المخصص (١٥٣/٢).

(٣) المخصص لأبي الحسن بن إسماعيل ابن سيده الأندلسي - تحقيق: خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م (٧٠/٢).

(٤) أضواء البيان (٢٩٨/١٨).

(٥) قول الحطيئة يهجو بها الزبرقان وهو من البسيط المخصص (٤١٣/١).

(٦) الجامع لأحكام القرآن لشمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١ هـ) - تحقيق: سمير البخاري - دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ (٤٠/٩).

(٧) تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري - تحقيق: أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م (٤٥٧/١٧).

البحر. والعلم عند الله تعالى»[1] ومنه قول الله تعالى: { إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيّاً } [مريم: ٦١] وهو محتمل للمعنيين، وقوله: { جَزَاء مَّوْفُوراً } [الإسراء: ٦٣] والسياق يحتمل (وافر) و(موفور) { وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفاً مَحْفُوظاً } [الأنبياء: ٣٢] أي حافظا، ولا إشكال أن يراد به ظاهر المعنى أي محفوظا من الله، قال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ }[فاطر: ٤١] وأن يراد المعنيان معا.

(١) أضواء البيان (٢٩٨/١٨).

(المبحث الثاني)

العدول بالتقديم والتأخير

- أقسام التقديم والتأخير:

وينقسم التقديم والتأخير إلى قسمين:

الأول: تقديم على نية التأخير، وهو ما لا يختلف موقعه الإعرابي وإن تغير مكانه، ومجاله الرتبة غير المحفوظة، ويشمل تقديم المكملات على العُمَد عموما نحو:

- سعيدا عاد التلميذ. فـ(سعيدا) حال تقدم أو تأخر.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، وهو ما يختلف موقعه الإعرابي بالتقديم، ويكون له إعرابٌ غير إعرابه قبل التقديم، ورتبته عند العرب محفوظة، لا يجوز تغييره على أن يبقى على حكمه السابق بل على أن يأخذ حكما جديدا بعد التغيير، نحو:

-قامَ زيدٌ.

- زيدٌ قامَ.

فـ(زيد) في المثال الأول فاعل، وهو في المثال الثاني مبتدأ فاختلف بالتقديم والتأخير موقعه الإعرابي فهو تقديم لا على نية التأخير .. ويدخل تحته أنواع أخرى سنذكرها في موضعها من البحث قال عبد القاهر الجرجاني – رحمه الله: «واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

- تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: (منطلقٌ زيدٌ) و(ضربَ عمرًا زيدٌ) معلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله. كما يكون إذا أخرت.

- وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه»[1].

ويعد التقديم والتأخير من أهم الأبواب النحوية والبيانية، على ما يتضمنه من أسرار تركيبية وأسلوبية، ولذلك بالغ الجرجاني في وصفه قائلا: «هو باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية. لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة. ولا تزال ترى شعرا يروقُك مسمعه، ويلطف

(١) دلائل الإعجاز (ص ٩٦ -٩٧).

لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أنْ قدَّم فيه شيء وحوَّل اللفظ عن مكان إلى مكان»[١]

ويختص التقديم الذي على نية التأخير بميزة خاصة وهي حرية الحركة، أي أن التقديم فيه غير محفوظة، وهو بذلك مسرح الأساليب البيانية ويبقى محتفظا بمبناه الإعرابي ومعناه النحوي، حيث تبقى القرينة الدالة على المواقع عند تغيير الرتبة هي قرينة العلامة التي تتحرك مع تحرك الموقع الإعرابي، فنستدل بها على وجود تقديم، وهذا التغيير غير المحفوظ هو أبرز ظاهرة بيانية على مرونة لغتنا العربية، واستجاباتها لحاجة المتكلم في إعادة تشكيل الأساليب وفقا لظروف الاستعمالات اللغوية المختلفة.

وصحيح أن المعاني النحوية في هذه الرتبة غير المحفوظة تبقى ثابتة مع وجود التقديم إلا أن الصحيح أيضا أن عدول الوحدة اللغوية عن أصل تركيبها يؤدي إلى تغيير المعاني السياقية، ويفضي إلى تباين كبير في المعاني، ويعد فهمها وإدراكها ضرورة بيانية ليس بالشاعر والأديب والأصولي عنها غنى، فالأصل في تركيب الجملة أن تبدأ بالأركان (المبتدأ ثم الخبر) أو (الفعل ثم الفاعل) ثم المكملات وهي ما زاد عليها من المفاعيل، والمتعلقات ويدخل ضمنها ترتيب أيضا، فهناك مفعول أول ومفعول ثان طبقا لقواعد النحو المحفوظة، هذا هو الأصل قبل عملية تغيير الرتبة الجائزة.

- أغراض التقديم الذي على نية التأخير:

تقديم الشيء عموما يكون للاهتمام به وأنه المبني عليه فائدة الخبر في الكلام، سواء كان جاريا على الأصل أو حدث فيه تقديم وتأخير، فالعرب يقدمون الأهم على المهم ووفقا للمقام، قال سيبويه وهو يذكر الفاعل والمفعول: «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم»[٢] وقال السكاكي: «التقديم للعناية مطلقا»[٣].

وقال السيوطي: «الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به، وأنه هو الأرجح في غرض المتكلم، فإذا قلت: (زيدًا ضربتُ) علم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود [٤].

إلا أن في جريان التركيب على غير الأصل توسعا في المعنى أكثر من مجرد الاهتمام «ولهذا يرى النحاة أن الكلام (يكون له أصل ثم يتسع فيه)»[٥] ومن الاتساع التقديم والتأخير.. ونرى النحاة كثيرا ما يقولون: والأصل كذا أو كذا من مثل قول ابن مالك:

---

(١) المصدر السابق (ص ٩٦ -٩٧).
(٢) الكتاب (٣٤/١).
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (١١٥/١).
(٤) الإتقان (١٤١/٢).
(٥) المقتضب (٤٦/١).

والأصل في الأخبار أن تؤخرا... أو قوله:

والأصل سَبْق فاعل معنى "كمن" ❖❖❖ من ألبسَنْ من زاركم نَسْجَ اليَمَن[1]

ونفهم من التوسع في باب التقديم والتأخير أبعادا مقاصدية بلاغية تتجاوز وصف الأهم والمهم وإن كانت تؤول إليها في النهاية، ولذلك وصفوه أنه باب واسع.

نعم يقال قدَّم للعناية والاهتمام ولكن تحت العناية والاهتمام مقاصد بيانية لا تحد، ويمكن القول إن «المعاني المعبر عنها بالتقديم والتأخير صنفان:

معان ترتبط بالعلاقات الداخلية لوحدات الجملة في السياق اللغوي ولا تتعداها، ولذلك فهي معان محصورة ومحددة، وقد تكلم عنها البلاغيون ووضعوا لها القواعد فيما انصرف عنها النحاة وأهملوها.

ومعان لا حصر لها ولا حد؛ لأن العبارة ترتبط فيها بسياق المقام الذي تتعدد فيه أحوال التعبير بتعدد المتخاطبين وتعدد ظروف تخاطبهم. وفيما يلي نستعرض بعضًا مما يمكن أن تحمله صور التقديم والتأخير من الأغراض والمعاني في ضوء العلاقات الداخلية للنظام النحوي المفتوح»[2].

أولا - العدول بتقديم ما حقه التأخير في الجملة الاسمية

أ - العدول بتقديم الخبر الوصف غير المعتمد على شيء قبله على المبتدأ.

«إن الأصل في الجملة التي خبرها مسند أن يتقدم المسند إليه على المسند، أو بتعبير آخر أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو: (زيدٌ قائمٌ)»[3] ونحو (زيدٌ في الدارِ) غير أنه قد يتقدم الخبر على المبتدأ لأغراض دلالية يفرضها الموقف، وهذا الباب واسع مليء بالأسرار الدلالية بالنظر إلى تعدد صوره التي قد يأتي عليها، وتتجلى فروقه الدلالية بين انتقاله من حالة الإيجاب إلى النفي، ومن حالة الإخبار إلى الاستخبار، وبين الحالتين يتضح متى يحسن البقاء على الأصل ومتى يحسن العدول عنه وعلى نحو ما نرى.

❖ العدول بتقديم الوصف الخبر في حالة الإثبات:

ونبدأ في هذه الحالة بتقديم الوصف غير المعتمد على شيء قبله:

- قائمٌ زيدٌ. والأصل:

- زيدٌ قائمٌ.

قال سيبويه: «زعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول: (قائمٌ زيدٌ) وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مقدَّماً مبنياً على المبتدأ، كما تُؤخّر وتُقدّم فتقول: (ضربَ زيداً عمرٌو) وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحدّ أن يكون مقدّماً ويكون زيد مؤخّراً. وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه

---

(١) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل صالح السامرائي - دار الفكر - عمان الأردن الطبعة الثانية ٢٠٠٧م - ١٤٢٧هـ (ص ٣٦).

(٢) http: //www.reefnet.gov.sy/booksproject/turath/١٠٨/١٤naho.pdf

(٣) معاني النحو للسامرائي (١٣/١).

مقدما. وهذا عربي جيد. وذلك قولك: (تميميٌّ أنا) و(مَشنوءٌ مَن يشنَؤك) و(رجلٌ عبدُ اللّه)، و(خِزٌّ صُفّتك)»[١].

فسيبويه ينقل عن الخليل استقباح جعل الوصف عاملا فيما بعده، بل على أن يكون خبرا مقدما، ويرى أنه عربي جيد، وهذا التركيب عند البصريين فيه تقديم وتأخير، وعليه فـ (قائم) اسم فاعل نكرة غير معتمد على شيء قبله، ولا يصح الابتداء بالنكرة، فهو تقديم على نية التأخير، (قائم): خبر مقدم و(زيد): مبتدأ مؤخر«فإن قيل لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة قيل؛ لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عمن لا يعرف لا فائدة فيه»[٢].

ومذهب الكوفيين والأخفش في تقديم الوصف على النقيض فهو عندهم تقديم لا على نية التأخير، فهو أصل، فإذا تقدم عمِل عمَل الفعل، وإن لم يعتمد على شيء قبله، ومنعوا أن يكون خبرا مقدما، بل رافعا لما بعده على أنه فاعل؛ لأن اسم الفاعل عندهم بدرجة فعله، فإذا لم يرفع ما بعده أدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز، في حين يجوِّز البصريون ذلك.

وخلاصة ما سقناه آنفا أن إعراب نحو: (قائمٌ زيدٌ) إذا جرى على رأي الكوفيين فلا تقديم فيه، وبالتالي لا يوجد عدول عن الأصل، وهو على العكس من ذلك عند البصريين، وستأتي مسألة تقديم الوصف المسبوق بشيء قبله.

ويترتب على اختلاف الكوفيين والبصريين في إعراب الوصف المقدم على المسند إليه، فروق في الإعراب وفي الدلالة، فأن يعرب مبتدأ غير أن يعرب خبرا مقدما في المعنى، ويتضح ذلك من المعاني الآتية:

- إفادة الاختصاص:

قال الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلا تَكُ مُلْغِياً ❖❖❖ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٣]

فعلى رأي الكوفيين فإن (خبيرٌ): «مبتدأ وهو صفة مشبهة. و(بنو لهب): فاعل به أغنى عن الخبر، ومعنى البيت أن خبرة بني لهب وعلمها بما تدل عليه حركات الطير لا يعتريهما شك، ولا يتطرق إليهما احتمال. ومن ثم يجب على من يسمع مقالتهم في هذا الشأن أن يسلم بها ويذعن لها»[٤] يضيف الدكتور محمد يسري: «فالمقام هنا مقام الحديث عن الخبرة التي امتاز بها بنو لهب، لا عن بني لهب، وإذا كان الحال كذلك فلا مناص من كون (خبير) هي المبتدأ. ولكن جمهور البصريين لا يرون ذلك إذ الوصف هنا لم

---

(١) الكتاب (٢/١٢٧).

(٢) أسرار العربية لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري - تحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة - دار الجيل – بيروت –ط١ - ١٩٩٥م (ص ٨٠).

(٣) نسبه الرضي إلى بعض الطائيين وهو من الطويل شرح ابن عقيل (١/١٩٥).

(٤) أسرار النحو ليسري الزعير (٢/١٣٤).

يسبق بشيء من الأمور الستة»[1] إذ لا بد عند هم لكي يعمل الوصف فيما بعده من أن يعتمد على أمور ستة هي: أن يسبق باستفهام، أو بالنفي، أو يعتمد على مبتدأ، أو على موصوف، أو على موصول، أو على ذي حال، وللتنبيه فالمراد بالوصف ليس الصفة التابعة بل هي مشتقات الأسماء التي حديثنا جار فيها وهي اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. ولذا أوَّلوا البيت وعدَّلوا نسقه بأن (خبير) خبر مقدم و(بنو لهب) مبتدأ مؤخر. أي بنو لهب خبير.

ورأي البصريين كما قلنا هو أن ثمَّ عدولا عن الأصل، وهذا العدول يفسر بغرض فني أو دلالي ويضيف أغراضا أخرى كما سيأتي، ولنعد للتفريق بين نحو قولنا: «

- زيدٌ قائمٌ. فلو أنك أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار، بأن زيدا قائم لا غير من غير تعرُّض لمعنى من المعاني البلاغية، بخلاف ما إذا قدمته وقلت:

- قائمٌ زيدٌ. فإنك تفيد بتقديمه أنه مختص بهذه الصفة من بين سائر صفاته من الأكل والضحك وغيرهما، وتفيد تخصيصه بالقيام دون غيره من سائر أمثاله»[2] قال أبو الفتح: «قولك: (قائمٌ زيدٌ) قد أثبت له القيام دون غيرِه، وقولك (زيدٌ قائمٌ) أنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول: ضاربٌ أو جالسٌ أو غير ذلك [3] فما سبق من تقديم الوصف يراد به التخصيص، وقال أبو السعود: «تقديم المسند يوجب قصر المسند إليه كما هو المشهور»[4]. وهو عند السكاكي من باب القصر: «تقول في قصر الموصوف على الصفة: (تميميٌ أنَا) قصر إفراد لمن يرددك بين قيس وتميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس وكذا (قائمٌ هو) أو (قاعدٌ هو) بالاعتبارين بحسب المقام في قصر الصفة على الموصوف»[5].

وللعدول في تقديم المسند صور جمالية متعددة منها:

- إفادة تعجيل المسرة:

قد يتأخر الخبر متضمنا خبرا سارا فتأخيره يعني تأخير سماع المسرة مع ما فيه من تشويق وتلهف، وفي هذا التشويق أيضا غرض بلاغي وهو تأكيد الحكم المتضمن للخبر، أي أن في تأخير الخبر المتضمن للمسرة أو المساءة طريقا لترسيخ الحكم وتثبيته في الذهن، لا سيما إذا فصل بين المسند والمسند إليه كلام كثير، كما وجدنا في تأخير المسند إليه المبتدأ، ولكن قد لا يحتمل المقام تأخير الخبر فيستحسن التقديم لتعجيل المسرة، فلو مثلنا لذلك بفقدان شهادة علمية، وكان ضياعها عند صاحبها يعني الشيء الكثير، فإذا وجدت وأريد تعجيل المسرة قدم الخبر نحو:

---

(١) المصدر السابق (٢/١٣٤).
(٢) التقديم والتأخير (ص ٣٤).
(٣) المثل السائر (٢/٣٥).
(٤) تفسير أبي السعود (١/٦٥).
(٥) مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي - تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ٢٠٠٠م (ص ١٣١).

- موجودةٌ شهادتُك. (اسم مفعول) خبر مقدم /مبتدأ مؤخر. ففي تقديم الخبر تعجيل المسرة ولو قيل:

- شهادتُك موجودةٌ. كان أدعى لتثبيت الحكم؛ لأن في تقديم المسند إليه فرصة لاستجماع الذهن،

أما نحو:

- شهادتُك التي كنت تسأل عنها... موجودةٌ. فليس ملائما للمقام. وإعرابها: مبتدأ /خبر.

- **إفادة تعجيل المساءة:**

وأمثلته لا حصر لها ويطبق عليه أحكام تعجيل المسرة نحو:

- فاشلٌ أنتَ في الامتحانِ. خبر مقدم/مبتدأ.

وإن أخرت الخبر كان فيه تمكين الحكم (أنتَ في الامتحانِ فاشلٌ).

- **إفادة التشويق:**

وقد يفيد التشويق إذا تأخر المسند إليه وفصل بينه وبين المسند بعدة كلمات كقول الشاعر:

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ❖❖❖ شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحاقِ والْقَمَرُ[1].

و ثَلاثةٌ تُوْرِثُ الْمَحَبَّةَ: الأَدَبُ والدينُ والتَّواضعُ [2]. (ثلاثة): خبر مقدم.

❖ **العدول بتقديم الوصف في النفي والاستفهام.**

إيقاع الاستفهام على أحد الركنين:

قولنا:

- أقائمٌ زيدٌ؟ مبتدأ/فاعل. غير قولنا:

- أزيدٌ قائمٌ؟ مبتدأ /خبر.

فيختلف التركيبان في الإعراب والدلالة، أما الإعراب فقد سبق أن الوصف إذا سُبق بنفي أو استفهام أُعرب مبتدأ ويرفع ما بعده فاعلا إن كان الوصف اسم فاعل، أو نائبا عن الفاعل إذا كان اسم مفعول وأما قولنا (أزيدٌ قائمٌ؟) فهو على الأصل فـ (زيدٌ) مبتدأ، و(قائم) خبر.

ويقع السؤال على أيهم هو الأول وتكون «الهمزة لطلب التصديق كقولك: (أقائمُ زيدٌ) (أزيدٌ قائمٌ) أو التصور كقولك: (أدبسٌ في الإناءِ أم عسلٌ؟) و(أفي الخابيةِ دبسُك أم في الزقِّ؟) والعطف بـ (أم) تفيد طلب التصور»[3].

وعلى هذا تتضح الفروق، فإذا وقع الاستفهام على المسند إليه فهو المَعْنِي بالسؤال ويصح حينئذ العطف عليه في السؤال، وإذا وقع على الخبر فهو المعني بالاستفهام ويصح العطف عليه في السؤال، قال ابن هشام فـ«المطلوب تعيين أحدهما ويلي (أم) المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب

(١) قول محمد بن وهيب في المعتصم من البسيط وهو في الواو المزيدة (١/١٣٧).

(٢) ينظر التقديم والتأخير (ص ٣٣).

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١٣١).

تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: (أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ؟) وإن شئت (أزيدٌ أم عمروٌ قائمٌ؟) وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: (أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ) وإن شئت (أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ)»[1].

وعليه نقول:

- أزيدٌ قائمٌ؟ ويصح أم عمرو؟ وليس من الفصيح أم قاعد، فالاستخبار واقع على جنس القائم.
- أقائمٌ زيدٌ؟ ويجوز أم قاعد وليس أم عمرو فالاستخبار واقع على الصفة، ولا يصح وضع أحدهما موضع الآخر إلا على ضعف.

ويرى البيانيون أن إيقاع الاستفهام الإنكاري على الخبر فيه زيادة في العناية والإنكار كما في قوله تعالى: {أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي} [مريم: ٤٦] قال الإمام الزركشي: «ولو قال: أأنت راغب عنها، ما أفادت زيادة الإنكار على إبراهيم»[2] وفصَّله ابن الأثير إذ قال: «إنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله (أراغبٌ أنتَ) ولم يقل /أأنتَ راغبٌ/ لأنه كان أهم عندهم، وهو به شديد العناية، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها وهذا بخلاف ما لو قال /أأنتَ راغبٌ عن آلهتي»[3].

ب - العدول بتقديم المسند (الظرف) على المسند إليه:

❖ تقديم المسند الظرف في حالة الإثبات والنفي:

حكم الظرف والجار والمجرور في النحو سواء لجريانه مجراه «حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا»[4] فحكم قولنا: (عندَكَ زيدٌ). (عندك): ظرف مكان في محل رفع خبر مقدم، أو ظرف متعلق بفعل أو باسم فاعل (زيد): مبتدأ مؤخر، أو فاعل على رأي الكوفيين، حكمه كحكم قولنا: (في الدارِ زيدٌ) فلتقديم الظرف على مرفوعه الفروق التي سبقت منها:

- **إفادة الاختصاص.**

قال الشيخ إسماعيل حقي: «قد يكون المسند جارا ومجرورا ولا يخلو حينئذ من أن يكون في حالة الإثبات أو النفي.

فإذا كان في حالة الإثبات فإنه يفيد القصر والاختصاص بمعونة السياق تقول (له العتبا) و(له الشكر) فيصلح كل ذلك للاختصاص ولمجرد الاهتمام»[5].

والظرف عند ابن الأثير إذا«كان الكلام مقصوداً به الإثبات فإن تقديمه أولى من تأخيره، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره»[1] أي الاختصاص.

(١) مغني اللبيب (ص ٦٩).
(٢) البرهان (٣/٢٧٦).
(٣) المثل السائر (٢/٣٨).
(٤) شرح الرضي (١/٢١٤).
(٥) مباحث علم المعاني في تفسير روح البيان للشيخ إسماعيل حقي رسالة دكتوراه للباحث - مخطوطة في كلية اللغة العربية بالقاهرة (ص ٢٧٤، ٢٧٣).

قال ابن مالك:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُوْنَيْنِ هُمَا ❖❖❖ كَنُوْنَي اذهبَنَّ واقْصُدَنْهُمَا

قال الخضري في الحاشية: «قوله: (للفعل الخ) قدم المعمول لإفادة الحصر»(٢).

وفرق بين قولنا:

- الحمدُ للّهِ. وقولنا:
- للّهِ الحمدُ.

الأولى جاءت على الأصل ولا تفيد الاختصاص وإن كان الابتداء بها يدل على الاهتمام، والثانية قدم الخبر على المبتدأ وتفيد حصر الحمد لله وحده، فلا مستحق للحمد سواه، قال الإمام الزركشي في البرهان: «قوله في الفاتحة: {الْحَمْدُ للّهِ} [الفاتحة: ٢] وفي خاتمة الجاثية: {فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الجاثية: ٣٦] فتقدم الحمد في الأول جاء على الأصل»(٣) وأما الثانية فجاء«تقديم (للّه) لإفادة الاختصاص أي الحمد مختص به الله تعالى، يعني الحمد الحق الكامل مختص به تعالى»(٤)حيث ينفرد المولى تبارك وتعالى في اليوم الآخر بكل المطلقات فهو وحده يومئذ المستحق للحمد ولا محمود سواه، وقال الزركشي: «أما تقديم الظرف ففيه تفصيل، فإن كان في الإثبات دل على الاختصاص كقوله تعالى: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ - ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ} [الغاشية: ٢٥ - ٢٦] وكذلك {لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ} [التغابن: ١] فإن ذلك يفيد اختصاص ذلك بالله تعالى وقوله: {وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى الله تُحْشَرُونَ} [آل عمران: ١٥٨] أي لا إلى غيره وقوله: {لِتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً} [البقرة: ١٤٣] أُخِّرت صلة الشهادة في الأول، وقُدِّمت في الثاني؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم»(٥).

وذات الشيء إذا دخلت النواسخ على الظرف كما سبق (إنَّ إليَّ مصيرَ هذا الأمرِ) ولو أخرت الظرف فقلت: (إنَّ مصيرَ هذا الأمر إليَّ) لم يعط من المعنى ما أعطاه الأول؛ وذلك أن الأول دل على أن مصير الأمر ليس إلا إليك، وذلك بخلاف الثاني إذ يحتمل أن توقع الكلام بعد الظرف على غيرك فيقال: إلى زيدٍ أو عمروٍ أو غيرهما»(٦).

وقال عز من قائل: {بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [آل عمران: ٢٦] وأصل التركيب الإسنادي للجمل (الخير بيدك إنك قدير على كل شيء) فأفادت أن الخير بيد الله وحده لا بيد غيره من الناس،

---

(١) المثل السائر (٢/٣٩).
(٢) حاشية الخضري (٢/٢١٤).
(٣) البرهان (٣/٢٨٤).
(٤) التحرير والتنوير محمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - ١٩٩٧ م (٢٥/٣٧٧).
(٥) البرهان (٣/٢٣٧).
(٦) المثل السائر (٢/٣٩).

وأن قدرة الله محيطة بكل شيء من غير استثناء، و {لِّلَّهِ ما فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ} [البقرة: ٢٨٤] وأصلها: ما في السماوات والأرض لله، أي لله وحده لا ينازعه أحد في ملكه.

والآيات على هذا النحو كثيرة وهي تفيد تخصيص المسند إليه بالمسند ونفي مشاركة غيره فيه.

وقد أُشكل على بعضهم مدلول قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [لقمان: ٣٤] قوله (وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام) ففهموا منها أن علم ما في الأرحام وعلم نزول المطر من علم الغيب الذي اختص الله به دون سائر خلقه مثلها مثل علم الساعة، في حين أن الأجهزة باتت قادرة على معرفة نوع الجنين في رحم الأم(*)، وتستطيع الأرصاد التنبؤ بسقوط الأمطار ومجيء الأعاصير، والحقيقة الإعجازية التي يمدنا به أسلوب الحصر يزيل هذا الإشكال، فالآية قدمت الظرف في قوله (إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) فوقع الحصر في العلم بتقديم الظرف في علم الساعة فقط، في حين لا نجد هذا الحصر في بقية علم الله بل قال: (وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ) وهذا إخبار لا ينافي علم غير الله بها.وهي نحو قوله تعالى: {وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ} [الأنعام: ٥٩] فعلم مفاتيح الغيب خاص به بدلالة الاختصاص الموجب له تقديم الظرف، وكذا القصر بـ (ما وإلا)، وأما علمه ما في البر والبحر فالمراد علم إحاطة وليس علم اختصاص؛ لأنه متأتَّى لغير الله بدلالة عدم العطف على الظرف بمثله إذ لم يقل وعنده علم ما في البر والبحر، ونحو هذا كثير والله أعلم.

ومن أمثلة تقديم متعلق الفعل الظرف على الفعل قول الله تبارك وتعالى: {رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} [الممتحنة: ٤] «(عليك) متعلق بـ (توكلنا) و(إليك) الأولى متعلق بـ (أنَبْنا) و(إليك) الثانية: خبر مقدم،و(المصير): مبتدأ مؤخر، لم يقل: توكلنا عليك، وأنبنا إليك، والمصير إليك، لإفادة الاختصاص أي عليك لا على غيرك، وإليك لا إلى غيرك قال صاحب تفسير التنوير: «تقديم المجرور على هذه الأفعال لإفادة القصر، وهو قصر بعضه ادعائي وبعضه حقيقي، كما تصرف إليه القرينة»[1].

وقال تعالى في موضعين من سورة البقرة: {تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلاَ تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [البقرة: ١٣٤] (لها): خبر مقدم (ما): مبتدأ مؤخر و«تقديم المسند لقصر المسند إليه على المسند، والمعنى أن انتسابك إليهم، لا يوجب انتفاعكم بأعمالهم، وإنما تنتفعون

(*) والدليل أن ذلك العلم بنوع الجنين متأتى للبشر أنه يصير متأتى للملائكة كما ورد في الحديث الشريف « إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقةً مثل ذلك ثم يكون مضغةً مثل ذلك ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقيٌّ أو سعيد ثم تنفخ فيه الروح» الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن فتوح الحميدي تحقيق: د. علي حسين البواب - دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - الطبعة: الثانية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م (١/ ١٢٠)، أما علم الإحاطة بالنسبة إلى الله فهو الاطلاع على سجل حياة الإنسان من مبتدئه إلى منتهاه.

(١) التحرير والتنوير (١٤٧/٢٨).

بموافقتهم وإتباعهم»[1] «أي ما كسبت الأمة لا يتجاوزها إلى غيرها، وما كسبتم لا يتجاوزكم وهو قصر إضافي لقلب اعتقاد المخاطبين؛ فإنهم لغرورهم يزعمون أن ما كان لأسلافهم من الفضائل يزيل ما ارتكبوه هم من المعاصي، أو يحمله عنهم أسلافهم»[2] «وتقديم المسند على المسند إليه في (ولله العزة) لقصد القصر، وهو قصر قلب، أي العزة لله ولرسوله وللمؤمنين لا لكم كما تحسبون»[3].

وقال تعالى: {فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى} [طه: ٦٧] فبالعودة إلى الترتيب القاعدي للجملة الفعلية فإن أصل الآية: فأوجس موسى خيفة في نفسه، وعليه فـ (في نفسه) متعلق بـ (أوجس). ولهذا العدول الأسلوبي تفسيره البلاغي، قال أبو السعود: «إنما أخَّر المفعول الصريح عن الظرف؛ لأن المراد الإخبار بأنه - عليه الصلاة والسلام - أوجس من جهتهم شيئا هو الخيفة، لا أنه أوجس الخيفة من جهتهم لا من جهة غيرهم، وتحقيقه أن تأخير ما حقه التقديم يوجب ترقب النفس إليه فيتمكن عند وروده عليها فضل تمكن»[4].

يقول الأستاذ الدكتور/ تمام حسان: «تقديم (في نفسه) مهم جدا في هذا الموقف إذ ظهور الخوف عليه أمام الملأ من علائم الضعف، وعدم الثقة، وتقديمها أهم من تقديم (موسى) ذلك لأن الكلام معلوم أنه بخصوص موسى، وحتى لو لم يذكر موسى لكان ذلك معلوما، يدلك على ذلك الآيات التي قبلها: {قَالُواْ يَا مُوسَى إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ} [الأعراف: ١١٥] فالكلام عليه كما هو ظاهر، ولم يذكر المعنى بقوله: {يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى} [طه: ٦٦] لأنه واضح، ولو قال: فأوجس في نفسه خيفة، ولم يذكر موسى لكان المقصود معلوما، ولذا فموطن الفاعل هنا في آخر الكلام لا في أوله لظهوره وعدم خفائه أولا ولتقدم ما هو أهم منه»[5] أي أن تقديم (في نفسه) فيه حصر على وجود الخوف في النفس وحسب وأنه لم يظهر على الملأ لئلا يشمت به أعداؤه.

ومنه تغيير تعلُّق الظرف بالفعل بسبب تغيير الرتبة تقول: (قلتُ له يومَ الجمعةِ لا تذهبْ) و(قلتُ له لا تذهبْ يومَ الجمعة) فالظرف متعلق في الجملة الأولى بـ (قلت) وفي الثانية بـ (لا تذهب) وعليهما اختلاف في المعنى «فإن العبارة الأولى: (أو سع من معنى العبارة الثانية، وذلك أن العبارة الأولى تفيد معنيين:

الأولى: (قلتُ له يومَ الجمعة) (لا تذهب) فإن القول كان يوم الجمعة، وأمره بعدم الذهاب عموما.

والمعنى الآخر (قلت له): (يوم الجمعة لا تذهب) فإنه نهاه عن الذهاب يوم الجمعة، وإن معنى الثانية هو النهي عن الذهاب يوم الجمعة، فهي تفيد معنى واحدا من المعنيين، فإن العبارة الأولى أوسع معنى من العبارة الثانية. ونحوه أن تقول:

(١) روح المعاني (١/٣٩١).
(٢) التحرير والتنوير (١/٧٣٥).
(٣) المصدر السابق (٢٨/٢٥٠).
(٤) تفسير أبي السعود (٤/٢٢٥).
(٥) الجملة العربية تأليفها وأقسامها للسامرائي (ص ٥٢).

- يا أيها الذين آمنوا بالله استغنوا عن الدنيا. و:

- يا أيها الذين آمنوا استغنوا بالله عن الدنيا.

فالعبارة الأولى تفيد معنيين:

الأول: (يا أيها الذين آمنوا) (بالله استغنوا عن الدنيا) أي: استغنوا بالله عن الدنيا، فالجار والمجرور متعلقان باستغنوا.

والمعنى الآخر (يا أيها الذين آمنوا بالله) (استغنوا عن الدنيا) فالجار والمجرور (بالله) متعلقان بـ (آمنوا) فكأنه قال: يا أيها المؤمنون بالله، أطلب منكم أن تستغنوا عن الدنيا.

ومعنى العبارة الثانية هو: (يا أيها الذين آمنوا) (استغنوا بالله عن الدنيا) هو الاحتمال الأول لمعنى العبارة الأولى فتكون العبارة الأولى أوسع من معنى العبارة الثانية»[(١)].

- التقديم للعناية والاهتمام.

لا يقال في نحو: (في الدارِ زيدٌ) أو (عندَك زيدٌ) أن التقديم للاختصاص فليس كل التقديم يفيد الاختصاص فإذا قلنا:

- في الدارِ زيدٌ. فإن الأهم في الموقف هو (الدار) في أن الدخول إليه أو الخروج منه أو الجلوس فيه، محل عناية المتحدث وموضع اهتمامه لسبب من الأسباب.

- زيدٌ في الدارِ. الأهم في الموقف زيد وحركته، ورصد اتجاهاته، فهو المَعنِي باهتمام المتحدث.. إلخ.

ومنه قول الله: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ❖ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: ٢٣] «تقديم المجرور من قوله (إلى ربها) على عامله للاهتمام بهذا العطاء العجيب وليس للاختصاص لأنهم لَيرون بهجات كثيرة في الجنة»[(٢)].

- التقديم لتعجيل المسرة أو المساءة:

وقد يُقدَّم المسند أو المسند إليه – كما سبق - إما «لتعجيل المسرة أو المساءة؛ لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير نحو: (سعدٌ في دارِك) و(السفاحُ في دارِ صديقِك) وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذ فهو إلى الذكر أقرب وإما لنحو ذلك [(٣)] وقوله تعالى: { وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ} [البقرة: ٣٦] وإما للتفاؤل، وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه»[(٤)].

---

(١) الجملة العربية والمعنى للسامرائي (ص ١٦٤).

(٢) التحرير والتنوير (٣٥٥/٢٩).

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٥٦).

(٤) المصدر السابق (ص ١٠١).

ج - العدول بتقديم الخبر المصدر

ومن تقديم غير الوصف المصدر كقوله تعالى: {سَلَامٌ هِيَ} [القدر: ٥] وتقديرها على الأصل (هي سلام) «وتقديم المسند وهو (سلام) على المسند إليه لإفادة الاختصاص أي ما هي إلا سلام. والقصر ادعائي لعدم الاعتداد بما يحصل فيها لغير الصائمين القائمين ثم يجوز أن يكون (سلام هي) مرادا به الإخبار فقط»(١).

وإعراب (سلام هي) سلام: خبر مقدم (هي): مبتدأ مؤخر (٢) وقد رفع بعضهم (هي) (*) على الفاعلية بـ (سلام). وليس مثله إعراب المصدر: {سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ} [الصافات: ١٣٠] و {وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ} [المطففين: ١] فـ (سلام) مبتدأ، و(ويل) مبتدأ وقد سوغ الابتداء بالنكرة لأنهم «ضبطوه بأن يراد بها الدعاء»(٣).

وذكر الزمخشري لطيفة أخرى لتقديم المصدر وهي التعظيم قال: {وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ} [الأنعام: ٢] : «فإن قلت: الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جيد..وما أشبه ذلك فما أوجب التقديمَ؟ قلت: إن المعنى وأي أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة، فلما جرى في هذا المعنى وجب التقديم»(٤) فتقديم النكرة في الآية لغرض إظهار تعظيم الأجل، وهذا غرض لا يفيد الاختصاص وإنما يفيد تقوية الحكم وتأكيده»(٥).

ثانيا - العدول بتقديم ما حقه التأخير في الجملة الفعلية

أ - تقديم المفعول على الفاعل.

تقديم المفعول على الفاعل جائز، ما لم يكن هناك لبس قال ابن جني: «إن المفعول قد شاع عنهم واطَّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا عليّ إلى أن قال: إنَّ تقدّم المفعول على الفاعل قِسْمٌ قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا نحو قول الله عزَّ وجلَّ: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} [فاطر: ٢٨] وقول ذي الرمّة:

أستحدثَ الركبُ من أشياعِهم خبرا ❖❖❖ أم عاود القلبَ من إطرابِه طَرَب(٦)

وقول مُعَقِّر بن حِمارٍ البارِقيّ:

أجدّ الركبَ بعد غَدِرٍ خُفوف ❖❖❖ وأمست مِن لُبانَتِكَ الألوف (١).

---

(١) التحرير والتنوير (٣٠/٤٦٥).

(٢) إعراب القرآن الكريم (٨/٣٧٠).

(❖) والذي يقول بالتقديم فقد نهج نهج البصريين والذي رفع (هي) على الفاعلية فعلى منهج الكوفيين.

(٣) مغني اللبيب (ص ٦٠٨).

(٤) الكشاف (٢/٧).

(٥) البلاغة تطور وتأريخ (ص ٢٢٦).

(٦) قول ذي الرمّة من البسيط الخصائص (١/٢٩٥) شرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/٢٦٨).

قال سيبويه: «قولك: (ضربَ عبدُ اللّه زيداً). فـ(عبد اللّه) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب) وشغلت (ضرب) به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضربَ زيداً عبد اللّه)؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً»[٢].

أما إذا لم يأمن اللبس وذلك كأن يتعذر ظهور العلامة الإعرابية على أحدهما فلا يُعلم أيهما قام بالفعل نحو: (كلَّمَ موسى عيسى) فيجب الإعراب على الأصل بحيث يكون الأول فاعلا، والثاني مفعولا به..«فإنْ وُصف أحدُهما أو عُطف عليه ما يفصل بينهما جاز التقديم»[٣].

ويكون تقديم المفعول بسبب «دلالة بلاغية تستدعيها غاية الكلام، حيث يقدم على الفاعل جوازا ووجوبا عند النحويين»[٤]. وهذه الأهمية تتنوع بتنوع سياقات الأحداث وهي كثيرة، «إما لأن ذكره أهم والعناية به أتم، فيقدم المفعول على الفاعل، إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه، لا وقوعه ممن وقع منه»[٥] ويمثل عبد القاهر لذلك بمثال (الخارجي) الذي يعيث في الأرض فسادا فيكون ذكره أهم عند السامع قال: «قال النحويّون.. قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما، أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقَعه، كمثل ما يُعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر في الأذى أنهم يريدون قتله، ولا يُبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مُريدٌ الإخبار بذلك فإنه يقدِّم ذكر الخارجي فيقول:

- قَتَلَ الخارجيَّ زيدٌ. ولا يقولْ:

- قتلَ زيدٌ الخارجيَّ.

لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيدٌ) جدوى وفائدة. فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسَّرتِهم ويعلم مِن حالهم أنَّ الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتلِ بالخارجي المفسد وأَنهم قد كُفُوا شرَّه وتخلصوا منه». ويضرب مثالا لتقديم الفاعل برجل لا يقتل عادة، وليس من شأنه فعل ذلك، فيقدمه؛ لأن الناس في عجب من فعله، ويؤخر المفعول؛ لأن المفعول هنا ليس موضع الشاهد البياني، قال: «فإن كان رجل ليس له بأس ولا يُقَدَّر فيه أنه يقْتُل فقتل رجلا وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدّمُ ذكر القاتل فيقول: (قتلَ زيدٌ رجلاً) ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافتُه وموضع الندرة فيه وبعده كان من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث

(١) من الوافر وهو من شواهد الخصائص (١/٢٩٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/٣٤).

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - تحقيق: غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق – ط١ - ١٩٩٥م (١/١٥٣).

(٤) التقديم والتأخير ومباحث التراكيب لمختار عطية (ص ٣٠).

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١١٣).

كان واقعا بالذي وقع به ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه فهذا جيد بالغ، إلاّ أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قُدم في موضعٍ»[1].

ب - العدول بتقديم المفعول على الفعل والفاعل:

- إفادة التخصيص وإزالة الشك:

«قد يأتي هذا التقديم لنفي اعتقاد غير صحيح، يقول السكاكي: أن يكون هناك من اعتقد أنك عرفت إنسانا وأصاب، لكن أخطأ فاعتقد ذلك الإنسان غير (زيد) وأنت تقصد رده إلى الصواب فتقول: (زيدًا عرفت) فكأن القائل يجمع إلى نفي الاعتقاد تخصيص الفعل – أي المعرفة – بزيد»[2].

قال صاحب الإكسير: «لو قدمت الفعل في: (زيدًا ضربت) مثلا، فقلت: (ضربت...) لبقي السامع مترددا في عين المفعول، لا يعلمها حتى تفرغ من التلفظ بالفعل، ثم تصرح به، ولكنت مخيرا قبل تمام التلفظ بالفعل في إيقاعه على من شئت [3].

فالتقديم إخراج لمن عدا (زيد) وهو تخصيص، وتقديم الشيء ثابت بتقدمه ومبني عليه ما بعده، فإذا تقدم المفعول ثبت له التعلق، وكان ما بعده مضموما إليه في المعنى، ويأخذ الفعل الحكم نفسه إذا تقدم، فإذا قلنا: زيدا... أسس عليه عاملا من نحو أكرمت، وجدت، ضربت، وإذا تقدم العامل نحو: أكرمت أسس معمولا من نحو زيدا، فاطمةَ، عمرَ، وهذا التعلق أوسع من قرينة التعدية في المفعول به، أي أن اتجاه المعنى مصوبا نحو تالي المذكور، وهذا التالي فيه تشويق لمعرفته كما أن في التقديم عناية واهتمام.

قال صاحب المثل السائر: «قولك (زيداً ضربتُ) تخصيصاً به بالضرب دون غيرِهِ وذلك بخلاف قولك (ضربتُ زيداً) لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئتِ بأن تقول: ضربت خالداً أو بكراً أو غيرهما، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول»[4].

ومنه « {بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنْ الشَّاكِرِينَ} [الزمر: ٦٦] فإنه إنما قيل (بل اللّهَ فاعبد) ولم يقل: بل اعبد اللّهَ، لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيرِهِ ولو قال: بل اعبد، لجاز إيقاع الفعل على أي مفعول شاء»[5].

وشواهد الباب كثيرة في آيات الذكر نحو قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة: ٥] {وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ} [البقرة: ٤٠] {وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ} [البقرة: ٤١] {فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ} [العنكبوت: ٥٦].

---

(١) دلائل الإعجاز (ص ٩٧).
(٢) التقديم والتأخير ومباحث التراكيب (ص ٢٩).
(٣) ينظر التقديم والتأخير ومباحث التراكيب (ص ٣٠).
(٤) المثل السائر (٣٥/٢).
(٥) المثل السائر (٣٦/٢).

قال الزركشي: (إياك نعبد) أي نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك»[1] ثم «لم يقل المولى: (إياك نعبد ونستعين) أعيد لفظ (إياك) في الاستعانة دون أن يعطف فعل (نستعين) على (نعبد) مع أنهما مقصودان جميعا كما أنبأ عنه عطف الجملة على الجملة؛ لأن بين الحصرين فرقا فالحصر في (إياك نعبد) حقيقي والقصر في (إياك نستعين) ادعائي فإن المسلم قد يستعين غير الله تعالى كيف وقد قال تعالى: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: ٢] ولكنه لا يستعين في عظائم الأمور إلا بالله ولا يعد الاستعانة حقيقة إلا الاستعانة بالله تعالى»[2].

- للاهتمام والتشويق.

إذا لم يصح معنى الاختصاص حقيقة وكان الفعل مما اشترك فيه آخرون كما سبق فالتقديم يخرجه عن هذا المعنى إلى مجرد الاهتمام أو التشويق، نحو قوله تعالى: {فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ} [الأعراف: ٣٠] «تقديم (فريقا) في الموضعين للاهتمام وتشويق السامع إلى ما فعلوا بهم لا للقصر»[3] لأن هداية الله لم تختص بفريق.

ونحو ذلك: {فَرِيقاً تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقاً} [الأحزاب: ٢٦] وفيها يقول الإمام الشوكاني: «ووجه تقديم مفعول الفعل الأول وتأخير مفعول الفعل الثاني أن الرجال لما كانوا أهل الشوكة وكان الوارد عليهم أشد الأمرين وهو القتل كان الاهتمام بتقديم ذكرهم أنسب بالمقام»[4].

❖ إيقاع الاستفهام على المفعول به المقدم:

«كقولك: (أزيدًا ضربتَ؟) إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد»[5] أي ضربت زيدا لا غير؟ وفي التقرير يصح إجراء الحصر بـ (ما) و(إلا) كأنه ما ضربت إلا زيدا.

«والإنكار كالتقرير يشترط أن يلي المنكر الهمزة كقوله تعالى: {أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ} [الأنعام: ٤٠] {قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً} [الأنعام: ١٤] [6] (أغير الله) همزة الاستفهام واقعة على الاسم دون الفعل الذي هو «اتخذوا؛ لأن الإنكار في اتخاذ غير الله وليا لا في اتخاذ الولي فكان أولى بالتقديم. ونحوه {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ} [الزمر: ٦٤ ٥٩]»[7] ومنه {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ} [المائدة: ٥٠] «تقديم المفعول للتخصيص المفيد لتأكيد الإنكار والتعجيب؛ لأن التولي عن حكمه وطلب حكم

(١) البرهان (٣/٢٣٦).
(٢) التحرير والتنوير (١/١٨٦).
(٣) تفسير أبي السعود (١/١٢٧).
(٤) فتح القدير (٤/٣٩٠).
(٥) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١٣٧).
(٦) المصدر السابق (ص ١٣٨).
(٧) الكشاف (٢/١١).

آخر منكر عجيب وطلب حكم الجاهلية أقبح وأعجب»[1] وفي هذا الإنكار تبيين ضعف وعجز من وقع الإنكار عليه.

قال عبد القاهر: «إذا قلتَ: (أزيداً تضربُ؟) كنت قد أنكرت أن يكون زيدٌ بمثابة أن يُضرَبَ أو بموضعٍ أن يُجترأ عليه، ويُستجاز ذلك فيه ومن أجل ذلك قدَّم " غير " في قوله تعالى: {قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وليّاً} [الأنعام: ١٤] وقوله عزّ وجل: {قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ} [الأنعام: ٤٠] وكان له من الحُسن والمزيَّة والفخامة ما علم أنه لا يكون لو أُخر فقيل: قل أتتَّخذُ غيرَ اللّه ولياً، وأتدعون غير اللّه؟ وذلك لأنه حصل بالتقديم معنى قولك أيكون غير اللّه بمثابة أن يتخذ وليا.. وكذلك الحكم في قوله تعالى: {فَقَالُوا أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ} [القمر: ٢٤] وذلك لأنّهم بنوا كفرهم على أنَّ من كان مثلهم بشرا لم يكن بمثابة أن يُتَّبع ويطاع، وينتهى إلى ما يأمر ويصدَّق أنه مبعوث من اللّه تعالى، وأنهم مأمورون بطاعته كما جاء في الأُخرى: {إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونا} [إبراهيم: ١٠] وكقوله عَزَّ وجلَّ: {مَا هذا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ} [المؤمنون: ٢٤] فهذا هو القولُ في الضَّربِ الأولِ وهو أن يكونَ يفعلُ بعد الهمزة لفعلٍ لم يكُن»[2].

ج - العدول بتقديم الحال

- تقديم الحال على الفعل:

قال الأنباري: «الحال تشبَّه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه»[3] وقال ابن عقيل: «يجوز تقديم الحال على ناصبها، إن كان فعلا متصرفا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه، وقبل التأنيث والتثنية والجمع، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فمثال تقديمها على الفعل المتصرف:

- مخلصاً زيدٌ دعا. فـ (دعا) فعل متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له:

- مسرعًا ذا راحل.

فإن كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول: (ما أحسنَ زيدًا ضاحكًا) ولا تقول: / ضاحكًا ما أحسنَ زيدًا/ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كـ (أفعل التفضيل) لم يجز تقديمها عليه؛ وذلك لأنه لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول: /زيدٌ ضاحكا أحسن من عمرو/ بل يجب تأخير الحال فتقول: (زيدٌ أحسنَ من عمروٍ ضاحكاً)»[4].

(١) تفسير أبي السعود (٤٧/٣).
(٢) دلائل الإعجاز (ص ١٠٦).
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بكر محمد الأنباري - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر – دمشق (بدون تأريخ) (٢٥١/١).
(٤) شرح ابن عقيل (٢٧١/٢).

«وأمَّا العامل المعنويّ فكأسماء الإشارة كقولك: (هذا زيدٌ قائماً) وإنَّما عمل؛ لأن معناه أُنَبِّهُ وأشير إليه في حال قيامه، ولا يتقدم الحال على هذا العامل؛ لأنه غير متصرف والتقديم تصرُّف فلا يستفاد بغير متصرِّف»[1] فلا يجوز: /قائما هذا زيد/.

وقد سبق قول بعضهم أنه «لا تجوز هذه الإشارة إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال، فتكون فائدة الأخبار في الحال.

فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الأخبار إنما هي في معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أن تقع له الحال؛ لأنه يصير المعنى أنه فلان في حال دون حال، لو قلت: (هذا زيدٌ قائمًا) لمن لا يعرف (زيدا) لم يجز لأنك تخبره أن المشار إليه هو (زيد) في حال قيامه، فإن زال عن القيام لم يكن (زيدا) وإذا كان المخاطب يعرف (زيدا) بعينه فإنما أفدته وقوع الحال منه وإذا لم يعرف عينه فإنما أفدته معرفة عينه فلا يقع منه حال»[2].

- تقديم الحال على صاحبها.

وتتقدم الحال على صاحبها مرفوعا كان أو منصوبا، نقول: «(جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكاً) و(ضَرَبْتُ الِّلصَّ مَكْتُوفاً) فلك في (ضاحكا) و(مكتوفا) أن تَقَدِّمهما على المرفوع والمنصوب [3] فتقول: (جاء ضاحكًا زيدٌ) و(ضربت مكتوفًا اللصَّ).

ومثله (هذا قائمًا زيدٌ) قال أبو البقاء: «وأما تقديمها على صاحب الحال فجائز كقولك: (هذا قائماً زيدٌ) لأنَّها بعد العامل»[4]. وقد عمل الفعل لتضمنه معناه نحو: (هذا زيدٌ راكبًا) فالعاملُ معنى الفعل وهو التنبيه كأنك قلت: انتبه له راكباً وإذا قلت: ذاك زيد قائماً فإنما ذاك للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً»[5] و" نحو قولك: (هذان الزيدان قائمين) فتنصب قائمين بمعنى الفعل الذي دلت عليه الإشارة والتثنية كما كانت تقول في الواحد: (هذا زيدٌ قائمًا) فتجد الحال واحدة قبل التثنية وبعدها»[6].

وإذا نظرنا إلى الفروق الدلالية بين تقديم الحال وتأخيره، سنجد أن تقديم الحال يدخل ضمن قاعدة التقديم على نية التأخير والقيمة العامة هي إفادة الاهتمام كقولنا:

- مستبشرًا عادَ سميرٌ. حال مقدم/فعل/ فاعل وهو صاحب الحال.
- عادَ سميرٌ مستبشرًا. فعل/فاعل/حال.

---

(١) اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء (١/٢٨٩).
(٢) مشكل إعراب القرآن للقيسي (١/٣٧٠).
(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين عبد الله الأنصاري ٧٦١ هـ - دراسة وتحقيق - يوسف الشيخ محمد البقاعي (٢/٢١٨).
(٤) اللُّباب في علل البناء والإعراب (١/٢٨٩).
(٥) الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة – بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٨٨م (١/٢١٨).
(٦) سر صناعة الإعراب (٢/٤٦٦).

فالتقديم في المثال الأول يفيد تخصيص الفعل بمعنى ينفي ما سواه من المعاني أي (مستبشرا) لا يائسا أو نحو ذلك، وعندما نقول تخصيص الفعل أي تخصيصه بفضلة وهي ملابسة صاحب الحال بهيئة معينة، وليس المراد بالتخصيص تقييد عموم الفعل وإخراجه عن إبهامه وحسب من (عاد سمير) المبهم إلى (عادَ سميرٌ مستبشرًا) فهذا التأخير يسمى تقييدا وهو تخصيص، والتخصيص بالتقديم أخص من ذلك «ولاشك أن الإبهام عموم، وأن التقييد تخصيص لهذا العموم، ومادام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم»[1] ولكن خصص سمير بتقديم المكمل النحوي بصفة أخرجت عما سواها من الصفات.

قال الدكتور/ فاضل السامرائي في (ماشيا حضر محمد): «إن كان السامع يظن أن محمدًا حضر راكبا لا ماشيا، قدمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص، فتقول ماشيا قدم محمد أي لم يقدم على حال غيرها، فهو لم يقدم راكبا مثلا»[2].

قال الإمام الألوسي: « {خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ} [القمر: ٧] (خشعا) «حال من فاعل (يخرجون) أي يخرجون من الأجداث أي القبور أذلة أبصارهم من شدة الهول، أذلاء من ذلك وقدم الحال لتصرف العامل والاهتمام»[3].

وقال تعالى: {وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ} [الإسراء: ١٠٥] «بـ (الحق) الأول: حال مقدمة من المضمر في (أنزلناه) وبـ (الحق) الثاني: حال مقدمة من المضمر في (نزل) ويجوز أن تكون الباء في الثاني متعلقة بنزل على جهة التعدى»[4].

وهذا التقديم عند الزمخشري للاختصاص كما هو مذهبه في تقديم المكملات، ويفهم من استعماله أدوات الحصر قال: (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) «وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلا ملتبسا بالحق والحكمة لاشتماله على الهداية إلى كل خير»[5] ومن قال الباء سببية أي وبسبب الحق نزل.

ومثل تقديم الحال على الفعل تقديم الحال على صاحبها وهي قولنا:

- جاء راكباً زيدٌ.   أفاد الاختصاص وهو بخلاف قولك:

(١) اللغة العربية معناها ومبناها (ص ١٩٩). ولكن التخصيص الذي هو حديثا الآن هو ما يجلبه التقديم من معنى لا يتعداه إلى غيره، وليس حديثا عن التخصيص الذي يزيل إبهام الفعل أو يخصص معناه عن معاني قرائن التعليق الأخرى من فضلات الجمل، نحو: جاء محمد، فهو مجئ مبهم (جاء محمد راكبا) مجيء مخصص بالهيئة.

(٢) معاني النحو (٢٥٦/١).

(٣) روح المعاني (٨٠/٢٧).

(٤) مشكل إعراب القرآن (٤٣٥/١).

(٥) الكشاف (٦٥٣/٢).

- جاء زيدٌ راكباً. «إذ يحتمل أن يكون ضاحكاً، أو ماشياً، أو غير ذلك وأما الاستثناء فجارٍ هذا المجرى نحو قولك: (ما قام إلا زيداً أحدٌ) أو (ما قام أحدٌ إلا زيداً) والكلام على ذلك كالكلام على ما سبق»[1] أي جعله للاختصاص.

هـ – العدول بتقديم المفعول له على الفعل:

وبالقياس «يجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصبة نحو قولك: (طمعًا في برِّك زُرتُك) و(رغبةً في صلتِك قصدتُك)»[2].

وقد يقع عليه همزة الاستفهام قال تعالى: {أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ} [الصافات: ٨٦] (أئفكا): مفعول له تقديره: أتريدون آلهة من دون الله إفكا، وإنما قدم المفعول به على الفعل العناية، وقدم المفعول له على المفعول به؛ لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم»[3]

قال الدكتور /تمام حسان: «انظر إلى حسن عكس الرتبة في الآية الكريمة، بإيراد المفعول لأجله ثم المفعول به الموصوف بشبه الجملة ثم الفعل وفاعله... فالآية كما تعلم استفهام إنكاري، ومادام معناها الإنكار فإن ترتيب ألفاظها ينبغي أن يكون بحسب الأولوية في استحقاق الإنكار وأولى الألفاظ بالإنكار لفظ (إفكا)؛ لأن الكفر قد يكون ميراثا عن الآباء، ولكنه قد يكون انحرافا عن الحق متعمَّدا، لا ينفع معه الدليل على فساده، فذلك هو الإفك، ثم يلي الإنكار أن ينصب الإفك على إشراك آلهة مع الله، فإذا كانت الآلهة دون الله لا معه فهذا أوغل في الشرك، ويضاعف من سوء ذلك كله أن يكون ذلك بإرادتهم واختيارهم، ولو أن سياق الكلام كان على صورة أخرى مثل: أتريدون آلهة دون الله إفكا، لا انطفأ كل ما في الكلام من حرارة الإنكار، ولبدا الكلام كأنه سؤال لهم عما يفضلونه من أنواع الشرك»[4].

«ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: /والطيالسة جاء البرد/»[5].

---

(١) المثل السائر (٢/٤٠).

(٢) مغني اللبيب (ص ٧٠٥).

(٣) تفسير النسفي لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي - تحقيق الشيخ / مروان محمد الشعار - دار النفائس - بيروت ٢٠٠٥م (٤/٢٣).

(٤) البيان في روائع القرآن للدكتور/ تمام حسان - الطبعة الثانية - عالم الكتب - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م (١/٧٠).

(٥) مغني اللبيب (ص ٧٠٥).

(المبحث الثالث)

العدول عن الرتبة المحفوظة في التقديم الذي لا على نية التأخير

وهو أن يكون المكون النحوي مستحقا لرتبة الموقع التي هو عليها قبل العدول إلى تقديمه لمقتضى بلاغي، فتقديمه يكون على أنه جائز التقديم لا على أن أصل تركيبه التأخير ثم قُدِّم، بل رتبته محفوظة عند العرب، مثل:

- محمدٌ قامَ.
- قامَ محمدٌ.

فكل من المثالين مختلف عن الآخر في الإعراب، وإن اتفقا في المعنى العام، فالأول جملة اسمية والثاني جملة فعلية، (محمد) في المثال الأول مبتدأ وهو في المثال الثاني فاعل، ولأن تقديمه لا على نية التأخير فإن تقديمه يغير من إعرابه؛ لأن رتبته محفوظة، والرتبة المحفوظة عند العرب هي ما لا يجوز تقديمه من الناحية النحوية، على أن يبقى حكمه الإعرابي كحكمه قبل التقديم؛ بل على أن ينتقل موقعه الإعرابي إلى موقع آخر، لأنه «ينقل الشيء من حكم إلى حكم، ويجعل له إعرابا غير إعرابه، كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له، فيقدَّم تارة هذا على هذا، وأخرى ذاك على هذا كقولنا: (زيدٌ المنطلقُ) و(المنطلقُ زيدٌ) فإن (المنطلق) لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل من كونه خبرا إلى كونه مبتدأ وكذا القول في تأخير زيد»[1].

ومما حفِظ العرب من الرتب في التراكيب النحوية، حفظ الرتبة بين:

- المبتدأ والخبر المعرفتين والنكرتين.
- تقديم الفاعل على الفعل.
- تقديم الصفة على الموصوف.
- تقديم التمييز المحول على المميز.

أولا - العدول بتقديم الخبر المساوي للمبتدأ في التعريف أو التنكير

إذا تساوى المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير وكان كل واحد منهما صالحا لجعله مبتدأ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر فالمتقدم يكون مسندا إليه، والمتأخر هو المسند.

وأما دلاليا فلو أجيز التقديم دون تعديل الحكم وجعل كل تركيب مستقلا عن الآخر، لحدث اللبس في معرفة أيهما الذي يراد أن يخبر عنه، إذ إنما جعل الخبر ليبنى عليه فائدة تضاف للمسند إليه، فإذا تساوى تعريفا وتنكيرا لم يعرف أيهما الذي بني عليه فائدة الخبر، ولم يبق غير قرينة الترتيب، «نحو

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (١/٧٠) وينظر دلائل الإعجاز (ص ٩٧).

(زيدٌ أخوك) و(أفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو) لا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدمته فقلت: (أخوك زيدٌ) و(أفضلُ من عمرو أفضلُ من زيد) لكان المقدم مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز، كقولك: (أبو يُوسف أبو حَنيفة) فيجوز تقدم الخبر، وهو (أبو حنيفة) لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ولا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ومنه قوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وبَنَاتُنَا ❖❖❖ بَنُوهُنَّ أَبْنَاء الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[1]

فـ«يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر، معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ... وذلك لأنا نعرف أن الخبر محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر»[2].

ولابن هشام رأي في أيهما يكون الأول وذلك على تفصيل فقال: «يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

- إحداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو: (اللّهُ ربُّنا) أو اختلفت نحو: (زيدٌ الفاضلُ) هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو: (القائمُ زيدٌ).

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ(زيد) في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: (من القائمُ؟) فتقول: (زيد القائم) فإنْ عَلمهُما وجَهل النسبة فالمقدم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو: (أفضلُ منك أفضلُ مني).

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا، والأول هو المعرفة كـ (زيدٌ قائمٌ) وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو: (خزٌ ثوبُك) و(ذهبٌ خاتمُك) وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور»[3].

ويرى ابن جني أن المبتدأ والخبر إذا تساويا فأنت في العدول إلى أيهما بالخيار قال: «فإن كانا جميعا معرفتين كُنْتَ فيهما مخيرا أيهما شئت جعلته المبتدأ، وجعلت الآخر الخبر تقول: (زيدٌ أخوك) وإن شئت قلت: (أخوك زيدٌ)»[4] وهذا الرأي لم يراع أغراض التقديم؛ لأن تقديم أحدهما إنما يكون لغرض يبنى عليه بعدٌ دلالي قال عبد القاهر - رحمه الله -: «واعلَم أنه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب، حتى يظن أن المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبراً لم يختلف المعنى فيهما بتقديمٍ وتأخير. ومما

---

(١) شرح ابن عقيل (١/٢٣٣) والبيت من قول الفرزدق من الطويل من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٦٦).

(٢) شرح الرضي (١/٢٥٧).

(٣) مغني اللبيب (ص ٥٨٨).

(٤) اللمع في العربية لابن جني - دار الكتب الثقافية - الكويت، ١٩٧٢ (ص ٢٦).

يوهم ذلك قول النحويين في باب كان: إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا، كقولك: (كان زيدٌ أخاك) و(كان أخوك زيداً). فيُظَنُّ من هاهنا أن تكافؤ الاسمينِ في التعريف يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتُثَنِّي بذاك»[1].

فعبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - لا يوافق في مثل هذا التركيب على كون التقديم والتأخير لا يترتب عليه اختلاف، بل جعل لهما دلالات مختلفة كما نجد في دلائل الإعجاز من ذلك:

على أن المبتدأ الذي خبره مطابق له في التعريف ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول الخبر المعرفة الذي هو عين المبتدأ في المعنى نحو:

- زيدٌ غلامُك (سلوى أختك).

القسم الثاني: الخبر المعرفة الذي ليس عين المبتدأ في المعنى نحو:

- زيدٌ المنطلقُ.

ولكل منهما فروقه الدلالية.

- المبتدأ الذي يكون خبره هو نفسه:

قال السيوطي: «قال ابن الخباز: إن قلت: ما الفرق بين (زيدٌ أخوك) و(أخوك زيدٌ)؟ قلت من وجهين:

أحدهما: أن (زيدٌ أخوك) تعريف للقرابة (وأخوك زيدٌ) تعريف للاسم.

والثاني: أن (زيدٌ أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالعام عن الخاص،و(أخوك زيدٌ) ينفي أن يكون له أخ غيره؛ لأنك أخبرت بالخاص عن العام، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: (زيدٌ صديقِي) و(صديقِي زيدٌ)»[2].

ولذلك يصح في الأول:

- زيد أخوك. أن تقول لا عدوك، فكأنه ما زيد إلا أخوك ولا شيء من الصفات الأخرى، وفي الثاني يصح أن تقول:

- أخوك زيد لا عمروٌ فهو على سبيل قصر الثاني أي ما أخوك إلا زيدٌ لا سواه من الناس.

ففي المثال الأول كأنه يُنزل المخاطب منزلة المنكر لأخوة زيد لما يظهر منه من تجافٍ وسوء تعامل مع أخيه فيقال له: (زيد أخوك) أي لا تنسى مكانته منك، أو أن يبرَّ غيره أكثر منه فيقال له (أخوك زيد) أي لا عمرو..

وما سبق وجهان من وجوه الدلالات المحتملة للتقديم والتأخير، وقد يكون غير ذلك قال عبد القاهر: «قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى،

---

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٤٩ -١٥٠).

(٢) الأشباه والنظائر (٢٨٣/٢) وقال نقله ابن هشام في (تذكرته).

فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيدا، وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرِّفه أنه أخوه فتقول له: (زيدٌ أخوك) سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن (زيدا) أخوه، أو لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا في الجملة وأردت أن تعينه عنه قلت: (أخوك زيدٌ) أما إذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك، لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا فظهر الفرق بين قولنا: (زيد أخوك) وقولنا (أخوك زيد)»[1].

- المبتدأ الذي خبره ليس هو نفسه:

ومثل ما سبق المبتدأ الذي خبره ليس هو نفسه:

ولذلك يفرِّق الجرجاني بين الخبر المعرفة بالألف واللام وبين الخبر النكرة بصحة العطف وعدمه، قال: «ومن الفرق بين المسألتين - وهو ما تمس الحاجة إلى معرفته - أنك إذا نكَّرت الخبر جاز أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول. وإذا عرفت لم يجز ذلك، تفسير هذا أنك تقول: (زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ). تريد: وعمرو منطلق أيضا. ولا تقول: / زيدٌ المنطلقُ وعمرو/. ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو»ثم يأتي بمخْرَج نحوي ودلالي للإخبار عن وجود انطلاق من شخصين أخبر عنهما بمعرفتين، قال: «ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإنه ينبغي أن يجمع بينهما في الخبر فتقول: (زيدٌ وعمرٌو هما المنطلقان) لا أن تُفرِّقَ فتثبته أولا لـ(زيدٍ) ثم تجيء فتثبتُه لـ (عمرٍو). ومن الواضح في تمثيلِ هذا النحو قولنا: (هو القائلُ بيتَ كذا) كقولك: جريرٌ هو القائلُ:

ولَيْسَ لِسَيْفي في العِظَامِ بَقِيَّةٌ...[2].

فأنت لو حاولت أن تُشرك في هذا الخبر غيرَه فتقول: /جريرٌ هو القائلُ هذا البيتَ وفلانٌ/ حاولَت مُحالاً لأنه قولُه بعينه. فلا يُتصور أن يشرك جريراً فيه غيره»[3] وإنما سبب هذا كما سبق أن الخبر المعرفة يفيد التخصيص، فكيف يعطف عليه.

ثانيا - العدول بتقديم الفاعل على الفعل

❖ التقديم في حالة الإثبات:

من الرُّتب المحفوظة في النحو تقديم الفعل على الفاعل؛ لأنه منزَّل منزلة الجزء منه، ولم يجوِّزوا تقديم الفاعل على فعله على أساس أنه باق على حكمه الذي كان عليه قبل التقديم، فلا يصح أن يُعدَل في

---

(١) دلائل الإعجاز (ص ١٥٢).

(٢) البيت لجرير وهو من الطويل وعجز البيت: (ولَلسَّيْفُ أَشْوَى وقعةً من لسانيا) من شواهد كتب الأدب البيان والتبيين (١٠١/١) دلائل الإعجاز (ص ١٤٤).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ١٤٤). بحث عن مكانها من البحث.

(قامَ زيدٌ) إلى: (زيدٌ قامَ) أو (ينطلقُ زيدٌ) (زيدٌ ينطلقُ) دون تغيير حكمه الذي كان عليه، بل يصير (زيد) في الجملة الثانية مبتدأ بعد أن كان فاعلا، والدليل على عدم الجواز أنه لا يصح في (قامَ الرجالُ) أن نقول /الرجالُ قامَ/ وبقاء الفعل مفردا على أن (الرجال) فاعل الفعل بل يجب أن يتصل به فاعله فنقول: (الرجالُ قاموا)؛ لأن الفاعل يأتي بعد فعله لا قبل، فإذا كان الواو هو فاعل الفعل (قام) بطل أن يكون (الرجال) فاعلا بل مبتدأ. «وما قام مقام الفاعل مما لم يُسمَّ فاعلهُ فحكمه حكم الفاعل، إذا قلت: (ضُرِبَ زيدٌ) لم يجز أن تقدم (زيداً) فتقول: (زيدٌ ضُرِبَ) وترفع زيداً (بضُرِبَ) ولو جاز ذلك لجاز: (الزيدانِ ضُرِبَ) و(الزيدونَ ضُرِبَ)»[١] في حين يجوز عند الكوفيين (الزيدانِ قامَ) و(الزيدون قام) [٢].

جاء في الخصائص: «قولنا: (زيد قام) ربمّا ظنّ بعضهم أن زيدا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى»[٣] بل (زيد) مبتدأ عند البصريين وإن كان فاعلا في المعنى إلا أن الصنعة الإعرابية أعطت الاسم المبدوء به الكلام معنى الابتدائية فـ «المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر»[٤]، فيتعين في الجملة التي خبرها فعل أن يكون المبتدأ أولا.

وخلاصة الباب أن البصريين لا يجوزون تقدم الفاعل على فعله على أن يبقى الحكم الإعرابي للمسند والمسند إليه كحكميهما قبل التقديم والتأخير، وأن العدول بتغيير الرتب المحفوظة يجب أن يتغير معه الحكم الإعرابي، أما من حيث المعنى فإن العدول عن التركيب الأصل لا يفقد الجملة معناها العام، ويثبت لها الفروق الدلالية.. فالعرب تقدم الأهم على المهم وتقديم الفعل على الفاعل ليس كتأخيره، ومثله جعل المسند مسندا إليه والعكس في المبتدأ والخبر المتطابقين في التعريف والتنكير – كما سبق - فهو عدول أسلوبي لا يخلو من الفرق.

وثم فرق وإن كان غير جوهري بين نحو قولنا:

- زيدٌ سافرَ.و:
- سافرَ زيدٌ.

قال الدكتور/ محمد رزق في الجملة الأولى: «أردت أن تلفت انتباه السامع إلى زيد نفسه أولا، وأنه سافر ثانيا، وكأن السفر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب، أو كان غير مظنون فتريد أن

(١) الأصول في النحو (٢/٢٢٨).
(٢) شرح ابن عقيل (٢/٧٨).
(٣) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - عالم الكتب - بيروت - تحقيق : محمد علي النجار (١/ ٢٧٩ - ٢٨٠).
(٤) التعريفات لعلي بن محمد بن علي الجرجاني - تحقيق: إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ (١/٢٥٢).

تقول إنه حدث فعلا، ولذلك تقدم الاسم المرفوع على الفعل وتجعله مبتدأ للكلام وأساسه، أما إذا قلت: (سافر زيد) فإنك لم ترد أكثر من أن تذكر سفره»[١].

قال الدكتور/ عبده الراجحي: «إذا كان المسند إليه اسما فإن دلالته تختلف عن كونه فعلا، والجملة تبنى عليه لأنه اسم»[٢] وربما يقال إن الفرق يأتي من باب تقديم الأهم على المهم.

يقول عبد القاهر رحمه الله: «إذا استبطأت إنسانا فقلت:

- أتَانا والشمسُ قدْ طلعتْ. كان ذلك أبلغ في استبطائك له من أن تقول:

- أتانا وقدْ طلعتْ الشمسُ. وعكس هذا أنك إذا قلت:

- أتى والشمسُ لم تطلعْ. كان أقوى في وصفك به بالعجلة والمجيء قبل الوقت الذي ظن أنه يجيء فيه من أن تقول:

- أتى ولم تطلع الشمس بعد. هذا وهو كلام لا يكاد يجيء إلا نابيا وإنما الكلام البليغ هو أن تبدأ بالاسم وتبني الفعل»[٣].

ونستخلص من عبارة عبد القاهر الجرجاني أن البدء بالاسم يفيد الثبوت ومن دلالاته الإبطاء.

ولعل السؤال هنا هل المبتدأ الذي خبره فعلي (جملة فعلية) أصل بذاته، أم أنه محول عن الجملة الفعلية بمعنى هل (زيد قام) ونحوه تركيب أصلٌ بذاته، أم الأصل (قام زيد) فتحوَّل لغرض بلاغي؟ إذ إنَّ اختلاف العلماء في الجملة الفعلية، هو في تقديم المسند إليه على المسند، وليس في تقديم المسند، وهذا يفصح عن أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل محولة عن الفعلية، ومعلوم أن العدول إنما يكون لأغراض بلاغية، وقد اثبتوا لذلك أغراضا منها:

- إفادة التخصيص:

قال تعالى: {اللّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ} [الرعد: ٢٦] «ولم يقل / يبسط الله الرزق «لإفادة الاختصاص، أي الله لا غيره يبسط الرزق ويقدر.والتعبير بالمضارع لإفادة تجدد البسط والقدر[٤] {وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ} [المزّمِّل: ٢٠] قال الزمخشري: «تقديم اسمه عز وجل مبتدأ مبنيا عليه يقدر هو الدال على معنى الاختصاص بالتقدير ؛ والمعنى: أنكم لا تقدرون عليه»[٥] بل الله وحده. ومنه {أَنَاْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ} [يوسف: ٥١] فتقديم الضمير يفيد «القصر وإبطال أن يكون النسوة راودنه. فهذا إقرار منها على نفسها وشهادة لغيرها بالبراءة»[٦].

(١) الجملة المحتملة للاسمية والفعلية للدكتور/ محمد رزق شعير – مكتبة جزيرة الورد – مصر، المنصورة – (بدون تأريخ) (ص ٣٠).
(٢) دروس في المذاهب النحوية للدكتور/ عبده الراجحي – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية - ١٩٩٢م (ص ٣٢).
(٣) دلائل الإعجاز (ص ١١٥).
(٤) التحرير والتنوير (٢٧/٢١).
(٥) الكشاف (٦٤٤/٤).
(٦) التحرير والتنوير (٢٦٨/١٨).

«وبعض صوره لا يفيد مثل {اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ} [البقرة: ١٥] لأن استهزاء الله بهم لا يمنع أن يستهزئ بهم المؤمنون، والمرجع في ذلك إلى ما يفهم من خصوصية المعنى لا من خصوصية التركيب»[١].

ويكون منه تقديم الضمير المنفصل على الفعل قال الخطيب القزويني: «واشترط السكاكي في إفادة تقديم الاختصاص أمرين أحدهما أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا بأن يكون فاعلا في المعنى فقط، كقولك: (أنَا قمتُ) فإنه يجوز أن تقدر أصله (قمت أنا) على أن (أنا) تأكيد للفاعل الذي هو التاء في قمت فقُدم (أنا) وجُعل مبتدأ»[٢].

وعليه فقولنا:

- أنا سَعيْتُ في حاجتك.

بمقتضى الدلالة لا يصح إشراك الضمير المفصول بالفعل بمعطوف فلا يقال: أنا سعيت وزيدٌ في حاجتك،لأنه كمن يريد أن يقول أنا - لا غيري - سعيت في حاجتك، ثم يقول:و(زيد) ولا يستقيم، بل الواو في مثل هذا التركيب استئنافية أو حالية. فإذا أريد الإشراك في الفعل قيل: (سعيتُ أنا وزيدٌ في حاجتِك). أو: (أنا وزيدٌ سعينا في حاجتِك).

وهذا التخصيص في تقديم المسند إليه يأتي على صورتين بحسب موقف المتلقي من الحكم:

الأول: تخصيصه بالفعل ونفي أن يكون قد شاركه فيه أحد إذا وجد من يزعم أن أحدا قد شاركه فيه فيقال: زيدٌ أنشدَ القصيدةَ وهنا يؤكد بـ (وحده) أي: (زيدٌ أنشدَ القصيدةَ وحدَه).

الثاني: تخصيصه بالفعل ونفي أن يكون غيره قد قام به إذا وجد من يسند الفعل إلى غيره فيقال مثلا: زيد أنشد القصيدة. وهنا يؤكد بـ (لا غير).

ويسمى الأول قصر قلب، أي قلب الزعم بالنفي ويسمى الثاني قصر الإفراد، كما ذكر السيوطي قال: «فإن قصد به قصر الإفراد أكد بنحو (وحدي) أو قصر القلب أكد بنحو (لا غيري) ومنه: {بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ} [النمل: ٣٦] فإن ما قبله من قوله: {أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ} [النمل: ٣٦] ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد: بل أنتم لا غيركم فإن المقصود نفي فرحه هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم، قاله في عروس الأفراح قال: وكذا قوله: {لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ} [التوبة: ١٠١] أي لا نعلمهم إلا نحن»[٣] «ومن البيّن في ذلك قولُهم في المثل: أتُعْلمني بضَبٍّ أنا حَرَشْتُهُ»[٤].

(١) دلالات التراكيب دراسة بلاغية (ص ٤٨).
(٢) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٦١).
(٣) الإتقان (١٣٨/٢) وينظر دلائل الإعجاز (ص ١١٠).
(٤) دلائل الإعجاز (ص ١١٠).



- **الغرابة:**

من الفروق الدلالية في تقديم المسند إليه الغرابة نحو: (المقعدُ مشى) و(الأخرسُ نطقَ) [١].

- **إزالة الشك وتأكيد الفعل:**

قال الجرجاني: «والقسم الثاني أن لا يكون القصد إلى الفاعل على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقق على السامع أنَّه قد فعل، وتمنعه من الشك؛ فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولا ومن قَبل أن تَذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك في الشُّبهة وتَمنعه من الإنكار أو من أن يظُنَّ بك الغلط أو التزيد ومثالُه قولك:

- هو يُعطي الجزيل وهو يحبُ الثناءَ. لا تريد أن تزعم أنه ليس هاهنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تُعَرِّضَ بإنسان وتحطَّه عنه، وتجعلَه لا يعطي كما يعطي ولا يرغب كما يرغب. ولكنك تريد أن تحقَّق على السامعِ أن إعطاء الجزيل وحبَّ الثناء دأبُه. وأنْ تمكِّنَ ذلك في نفسه.

ومثالُه في الشّعر:

هُمُ يَضْرِبونَ الكَبْشَ يَبْرُقُ بَيْضُهُ ❖❖❖ علَى وَجْهِهِ مِنَ الدماءِ سَبَائِبُ[٢]

لم يُردْ أن يدَّعيَ لهم الانفرادَ ويجعل هذا الضرب لا يكون إلاّ منهم. ولكن أراد الذي ذكرت من تَنبيه السَّامع لقصدهم بالحديث من قبل ذكر الحديث ليحقَّق الأمر»[٣].

وقد وافق السيوطي رأي الجرجاني قال: «وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص. قال الشيخ بهاء الدين: ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام»[٤] والمراد بتقوية الحكم «أي تحقيق الخبر وتأكيده»[٥] ومذهب الزمخشري أن التقديم في هذا الباب يفيد الاختصاص من غير استثناء، ولا يتفق هذا مع كثير من الآيات التي جاءت لغير الاختصاص كقوله تعالى: {وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ} [النحل: ١٦] فتقديم المسند إليه (هم يهتدون) «لمجرد تقوي الحكم إذ لا يسمح المقام بقصد القصر وإن تكلفه في الكشاف»[٦] لأن الاهتداء بالنجوم عام لجميع الناس.

- **تعجيل المسرة أو المساءة مقابل التشويق وتمكين الخبر.**

إذا قدم اللفظ المتضمن معنى المسرة كان المراد تعجيل المسرة للمستمع، أو كان متضمنا معنى المساءة كان المراد بتعجيله تعجيل المساءة، وقد سبق معنا هذا الغرض في مثل هذه الحالات.

---

(١) ينظر معاني النحو (١٤٦/١).

(٢) لابن خطّار من الطويل دلائل الإعجاز (ص ١١١).

(٣) دلائل الإعجاز (ص ١١١).

(٤) الإتقان (١٣٨/٢).

(٥) التحرير والتنوير (٥٧/١٠).

(٦) المصدر السابق (١٢٣/١٤).

وقيل إذا كان خبر المسند إليه مشتقا أي مفردا لا جملة فعلية، فليس فيه اختصاص فمما جاء أنَّ «التقديم على المسند المشتق لا يفيد الاختصاص عند جمهور أئمة المعاني، بل الاختصاص مفروض في تقديمه على المسند الفعلي خاصة»(١).

فليس تقديم المسند إليه في:

- أنا ساعٍ. كـ:

- أنا سعيتُ. في إفادة الاختصاص.

وقد ورد ما يدل على الاختصاص نحو قول الله تعالى: {وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ} [البقرة: ١٦٧] قال الزركشي: «الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك والسنة المتواترة موافقة ولا دليل للمخالف»(٢) وفي الآية إشارة إلى أن غيرهم قد يخرجون من النار كعصاة المسلمين بعد أن يأخذ الله منهم شأفته.

❖ التقديم في حالة الاستفهام:

١ - إيقاع همزة الاستفهام على المسند إليه:

أثبت البلاغيون أغراضا للجملة المبدوءة بالمسند إليه المسبوقة بهمزة الاستفهام، وأغراضا أخرى للجملة المبدوءة بالمسند المسبوق بهمزة الاستفهام ففرق بين:

- أقام زيدٌ؟ وقولنا:

- أزيدٌ قام؟

فالجملة الأولى السؤال عن الفعل ومعه يأتي العطف على الفعل المسئول عنه وهو المسند (أقام زيد أم قعد)؟

والجملة الثانية السؤال عن فاعل الفعل ومعه يأتي العطف على المسئول عنه، وهو المسند إليه(أزيد قام أم عمرو)؟.

ولقد جعلوا لذلك أغراضا منها:

- الشك في فاعل الفعل:

فإذا ولي الهمزة المسند إليه كان الشك في الفاعل، وإذا وليها الفعل كان الشك في الفعل قال عبد القاهر: «إذا قلت:

- أفعلتَ. فبدأت بالفعل كان الشكُّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده.

وإذا قلت:

(١) المصدر السابق (١٠٠/٢).

(٢) البرهان (٢ /٤١٣).

- أأنتَ فعلتَ. فبدأت بالاسمِ كان الشكُّ في الفاعل. من هو؟ وكان التردُّدُ فيه [1] قال السكاكي - رحمه الله - وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: (أنا ضَربتُ) و(أنتَ ضربتَ) و(هو ضربَ) من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين، فلا تَحْمِل نحو قوله تعالى: {آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ} [يونس: ٥٩] على التقديم فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الإنكار [2].

- نفي الفاعلية عن الفاعل:

ومن معاني دخول الهمزة على الفاعل تغيير تخصيصه بالفعل إلى نفي أن يكون هو من فعل الفعل، وأن فاعله غيره، قال ابن جني - رحمه الله -: «لفظ الواجب إذا لحقت همزة التقرير عاد نفيا»[3] وضرب له أمثلة منها: {أَأَنتَ قُلتَ لِلنَّاسِ} [المائدة: ١١٦] قال: «أي ما قلت لهم وقوله: {آللّهُ أَذِنَ لَكُمْ} [يونس: ٥٩] أي لم يأذن لكم»[4] وذكر القزويني أن إيقاع الإنكار على الفاعل لا يلزم كون الفعل قد كان من غيره، مستدلا بالآية (آللّه أذن لكم) قال: «إذ معلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ، فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله إلا أن اللفظ أُخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك؛ ليكون أشد لنفي ذلك وإبطاله، فإنه إذا نفي الفعل عما جعل فاعلا له في الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله»[5].

وليس كذلك الآية (أأنتَ قلتَ للناس) فإطلاق مقولة ألوهية عيسى أو بنوته قد وقعت وشاعت والسؤال عن الفاعل.

- تقرير الفاعلية:

«تقولُ: (أأنتَ بنيتَ هذهِ الدارَ؟) (أأنتَ قلتَ هذا الشعرَ؟) (أأنت كتبتَ هذا الكتابَ؟) فتبدأ في ذلك كلّه بالاسم. ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان، وكيف وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مَقولاً، والكتاب مكتوباً، وإنما شككت في الفاعل من هو. فهذا من الفرقِ لا يدفعه دافع ولا يشكُّ فيه شاكٌّ»[6] «يبين ذلك قوله تعالى حكايةً عن قول نمروذ: {أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بآلِهَتِنا يَا إِبْرَاهِيْمُ} [الأنبياء: ٦٣] لا شُبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له - عليه السلام - وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يُقر بأنه منه كان. وقد أشاروا له إِلى الفعل في قولهم: (أأنتَ فعلتَ هذا).

---

(١) ينظر دلائل الإعجاز (ص ١٠٠).
(٢) دلائل الإعجاز (ص ٨٥).وينظر الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١٣٩ - ١٤٠).
(٣) الخصائص (٣/٢٦٩).
(٤) المصدر السابق (٣/٢٦٩).
(٥) الإيضاح في علوم البلاغة (١/١٣٩). دلائل الإعجاز (ص ٨٥).
(٦) دلائل الإعجاز (ص ٩٩ - ١٠٠).

وقال هو - عليه السلام - في الجواب: (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا). ولو كان التقرير» بالفعلِ لكان الجواب: فعلت أو لم أَفْعَلْ»[1].

- **التَّهَكم:**

ومنها التهكم نحو: {أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء} [هود: ٨٧] وفي دلائل الإعجاز: «إذا قلت: (أأنت تَمنعُني ؟ أأنت تأخذُ على يدي؟) صرت كأنك قلت: إنَّ غيرك الذي يستطيع منعي والأخذ على يدي ولست بذاك، ولقد وضعتَ نفسَك في غيرِ موضعِك. هذا إذا جعلتَه لا يكونُ منه الفعلُ للعجزِ ولأنه ليس في وُسْعِهِ»[2].

- **تنبيه المخاطب إلى أن ذلك ليس له:**

من معاني إيقاع الهمزة في الفاعل النفي والإثبات كقوله تعالى: {أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُواْ لاَ يَعْقِلُونَ} [يونس: ٤٢] فـ«تقديم المسند إليه في (أفأنت) للتقوية عند السكاكي، وجعله العلامة للتخصيص.. كأنه قيل: أنت لا تقدر على إسماع أولئك، بل نحن القادرون عليه كذا قيل، وفي القلب منه شيء ولذا اختير هنا مذهب السكاكي، وجعل إنكار الإسماع متفرعا على المقدمة الاستدراكية المطوية المفهومة من المقام حسبما أشير إليه»[3] وعد الزمخشري قوله: {أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ} [يونس: ٩٩] وقوله: {أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ} [الزخرف: ٤٠] من هذا الضرب، على أن الضرب المعني: أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان، أو أفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء، أي إنما يقدر على ذلك اللّه لا أنت، وحمل السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر في نحو: (أنا ضربت) فلا يفيد إلا تقوي الحكم»[4].

«ومن لطيف ذلك قول ابن أبي عيينة:

فَدَعِ الوَعيدَ فما وَعيدُكَ ضائري ❖❖❖ أطَنينُ أجْنِحَةِ الذُّبابِ يَضيرُ[5]

جعلَه كأنَّه قد ظَن أن طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير حتى ظن أن وعيده يضير»[6].

---

(١) المصدر السابق (ص ١٠١) والإيضاح في علوم البلاغة (١/١٤٠).

(٢) دلائل الإعجاز (ص ١٠٤).

(٣) روح المعاني (١١/١٢٥).

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١٣٨).

(٥) قول ابن أبي عيينة الْمُهَلَّبي: الكامل في اللغة والأدب لمحمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (... - ٢٨٥هـ) تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي – القاهرة الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م (٢/٢٨).

(٦) دلائل الإعجاز (ص ١٠٦).

٢ - إيقاع الهمزة على الفعل:

ومن أغراض ذلك الدلالية ما يلي:

- الشك في الفعل:

وإذا كان الشك في الفعل تقدم على الفاعل«تقولُ: (أبنيتَ الدارَ التي كنت على أن تَبْنِيَها؟) (أقلتَ الشعرَ الذي كان في نفسِك أنْ تقولَه؟) (أفرغتَ منَ الكتابِ الذي كنتَ تكتُبه؟) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأن السؤالَ عن الفعل نفسه والشك فيه؛ لأنك في جميع ذلك مترِدِّدٌ في وجود الفعل وانتفائه، مجوِّزٌ أن يكون قد كان وأن يكونَ لم يكُنْ»[١].

وعليه «صحيح قولك: أقلتَ شعرًا قط؟ أرأيتَ أنسانًا اليومَ؟ ولا يصح /أأنت قلت شعرا قط/ أأنت رأيت اليوم إنسانا/ فلا معنى للسؤال عن الفاعل في مثل هذا؛ لأن الشك أصلا في الفعل فحقه أن يلي همزة الاستفهام، ويقدم على الفاعل»[٢].

- إنكار الفعل:

قال الزمخشري في قوله تعالى: {أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ} [الأعراف: ٦٣] الهمزة للإنكار والواو للعطف، والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل: كذبتم وعجبتم أن جاءكم»[٣].

وهو أن يكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان مِن أصله. ومثالُه قولُه تعالى: {أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلآئِكَةِ إِنَاثاً} [الإسراء: ٤٠] وقولُه عَزَّ وجَلَّ: {أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ} [الصافات: ١٥٣] . فهذا ردٌّ على المشركين وتكذيبٌ لهم في قولِهم ما يُؤدي إِلى هذا الجهلِ العظيم»[٤].

❖ التقديم في حالة النفي:

ويقرب تصدير الفعل أو الفاعل بالنفي من أوضاع تصديرها بهمزة الاستفهام، حيث يختلف تقديم الفعل المنفي عن الفاعل المنفي، فـ «قد يتقدم النفي الفعل تارة والفاعل تارة أخرى، وتكون دلالة الكلام في كلٍ ذات مغزى، يختلف في الأولى عن الأخرى»[٥] قال عبد القاهر: «إذا قلت:

- ما فَعَلْتُ. كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول. وإذا قلت:

- ما أنا فَعلتُ. كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعُول. تفسير ذلك أنَك إذا قلت: (ما قلتُ هذا). كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك. وكنت نوظرت في شيء ثبت أنّه مقُول. وكذلك إذا قلت: (ما ضربتُ زيداً). كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب أن يكون قد ضرب بل يجوزُ أن يكون قد ضربه غيرك، وأن

(١) المصدر السابق (ص ٩٩ -١٠٠).
(٢) المصدر السابق (ص ١٠٠).
(٣) الكشاف (١٠٩/٢).
(٤) دلائل الإعجاز (١٠١).
(٥) التقديم والتأخير (ص ٣٦).

لا يكون قد ضُرب أصلاً. وإذا قلت: (ما أنا ضربتُ زيداً): لم تقله إلا وزيدٌ مضروبٌ وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضَّارب.

ومن أجل ذلك صلح في الوجه الأول أن يكون المنفيُّ عامّا كقولك: (ما قلتُ شعراً قطُّ) و(ما أكلتُ اليومَ شيئاً) و(ما رأيتُ أحداً منَ الناس). ولم يصلحْ في الوجه الثاني فكان خُلْفاً أن تقولَ: / ما أنا قلتُ شِعراً قطّ/و/ما أنا أكلتُ اليومَ شيئاً/و/ما أنا رأيتُ أحداً من الناس /. وذلك لأنه يَقْتضي المُحال وهو أن يكون هاهُنا إنسان قد قال كل شعر في الدُّنيا وأكل كل شيء يُؤكَل ورأى كُلَّ أحدٍ من النّاس. فنفيت أن تكونه»[1].

قال الشاعر:

وَمَا أَنَا أَسْقَمْتُ جِسْمِي به ❖❖❖ وَمَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي الْقَلْبِ نَارًا[2]

«إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت، ما أنا جالبا لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما»[3].

قال أبو البقاء الحسيني: «فرقٌ بين: (ما أنا قلتُ هذا) و(أنا ما قلتُ هذا) فإن الأول لا يستعمل إلا في نفي التخصيص، والثاني قد يستعمل للتقوّي وقد يستعمل للتخصيص»[4].

وفي الإتقان: «(ما أنا قلتُ هذا) أي لم أقله مع أن غيري قاله ومنه (وما أنت علينا بعزيز) أي: العزيز علينا رهطك، لا أنت، ولذا قال: (أرهطي أعز عليكم من الله) [5]

وقد جعل الإمام أحمد – رحمه الله - من تقديم الفاعل في المعنى بعد النفي (ما أنا زَنَيتُ) تعريضا بغيره، أي فعله غيري فـ«كنت قد نفيته عن نفسك، مدَّعيا بأن غيرك فعله، ومن ها هنا كان ذلك تعريضا بالقذف يوجب الحد في أصح القولين، وبه عمل الصحابة في قول القائل: (ما أنا زنيتُ): كما رفع إلى عمر بن الخطاب رجل لاحى آخر فقال: (ما أنَا بزانٍ، ولا أمي بزانية)، فضربه الحد وهذا مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه [6].

- ومن إيقاع النفي على المسند قولك:
- أنتَ لا تسيءُ الظنَّ. مبتدأ/خبر/مفعول به. فهذا أبلغ من:
- لا تسيءُ الظنَّ أنت.فعل والفاعل مستتر/مفعول به/توكيد.

---
(١) دلائل الإعجاز (ص ١٠٨). الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٥٧).
(٢) البيت للمتنبي وهو من المتقارب وهو في دلائل الإعجاز (ص ١٠٩).
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٥٧).
(٤) كتاب الكليات (١/١٦٤١).
(٥) الإتقان (٢/١٣٩).
(٦) روح المعاني (١٨/٩٢).

«إذا كان الفعل منفيا كقولك: (أنتَ لا تكذب) فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك: (لا تكذب) وكذا من قولك: (لا تكذب أنت) لأنه لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم، وعليه قوله تعالى: {وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ} [المؤمنون: ٥٩] فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيد قولنا: والذين لا يشركون بربهم، ولا قولنا: والذين بربهم لا يشركون، وكذا قوله تعالى: {لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} [يس: ٧] وقوله تعالى: {فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنبَاء يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءلُونَ} [القصص: ٦٦] هذا كله إذا بني الفعل على معرف»[١].

❖ تقديم صيغة العموم وتأخيرها في معرض النفي:

«العموم في اللغة عبارة عن إحاطة الأفراد دفعة، وفي اصطلاح أهل الحق ما يقع به الاشتراك في الصفات سواء كان في صفات الحق كالحياة، والعلم، أو صفات الخُلق، كالغضب، والضحك، وبهذا الاشتراك يتم الجمع وتصح نسبته إلى الحق والإنسان»[٢] ويعبر عن العموم بصيغ منها (كل) «وهو اسم يفيد الاستغراق والإحاطة بالأفراد والأجزاء، تقول: (كلُّ ظالمٍ مبغوضٌ) فإنه يفيد استغراق أفراد الظالمين، قال تعالى: {كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ} [الطور: ٢١] أفاد استغراق وإحاطة جميع الأفراد، وتقول (كلُّ البشرِ محاسبٌ) فهذا استغراق لأفراد البشر»[٣].

ونقول:

- كلُّ هذا لم أفعلْه. مبتدأ وهو من باب الاشتغال، وقد أفاد هذا التركيب نفي العموم بدون استثناء.
- كلَّ هذا لم أفعله. مفعول به مقدم، وقد أفاد هذا التركيب مع النصب عموم النفي ويحتمل تخصيصه ومثله:
- لم أفعل كلَّ هذا. مفعول به. وقد أفاد هذا التركيب عموم النفي ويمكن تخصيصه.

و يتناول البلاغيون ذلك فيما يسمونه نفي العموم وعموم النفي، فمِن عموم النفي قول القائل: (كلُّ هذا لم أفعله) وهو ينفي الإثبات الخاص، بحيث لا يصح قوله إذا فعل بعضه. وأما نفي العموم فكقول القائل: (لم أفعلْ كلَّ هذا) ولا ينفي قوله إثباتا خاصا بحيث يصح قوله: (لم أفعلْ كلَّ هذا بلْ بعضَه).

ومنه قول أبي النجم:

قد أَصْبَحَتْ أمُّ الخيارِ تَدَّعِي ❖❖❖ عليَّ ذَنْباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ[٤]

«فلو رفعت (كله) كان النفي عاما، واستقام غرض الشاعر في تنزيه نفسه عن جملة الذنوب. ولو نصبته كان النفي نفيا للعموم، وهو لا ينافي إتيانه ببعض الذنب، فلا يتم غرضه»[١] وقد وضع البغدادي

(١) الإيضاح في علوم البلاغة في البلاغة (ص ٦١) وينظر الإتقان (١٣٨/٢).
(٢) التعريفات (٢٠٣/١).
(٣) معاني النحو (١١٩/٤).
(٤) قول أبي النَّجم العِجلي من الرجز وهو من شواهد الخصائص (٦١/٣).

ضابطا لذلك قال: «فإن تقدم حرف النفي أداة العموم سُمِّي: سلب العموم، وإن تأخر عنها سمي عموم السلب»[٢].

قال الشاعر:

مَا كُلُّ رَأيِ الفتى يَدْعُو إلَى رَشَدِ...[٣]

فيه عموم النفي.

وقوله:

مَا كل مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ...[٤]

وإن وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله - عليه الصلاة والسلام - لما قال له ذو اليدين: أنسيت أم قصرت الصلاة؟ (كلُّ ذلك لمْ يَكُن) [٥] قال القزويني: «لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك (كلَّ الدَّرَاهمِ لمْ آخذْ) توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض، أو تعلقه ببعض، وإن أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظا، ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجه النفي إلى أصل الفعل وعم ما أضيف إليه [٦].

ثانيا - التقديم والتأخير في مكملات الجمل التي لا على نية التأخير:

- التمييز المحول:

التقديم في التمييز المحول هو من التقديم الذي لا على نية التأخير أيضا، فالعدول فيها إلى تغيير الرتبة يغير من الحكم الإعرابي، ولكنه سيحتفظ بالمعنى العام على فرق بين المعنى قبل وبعد العدول، إن «ما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثالا واضحا على التحويل الذي ورد صراحة.. والجملة المعدول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد تكون من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة»[٧] ومنها التنوع الدلالي كما نرى في الأمثلة والشرح:

❖ المحول عن المبتدأ:

- محمدٌ أكثرُ منك علماً. مبتدأ/خبر/جار ومجرور/تمييز.

- علمُ محمدٍ أكثرُ منك. مبتدأ/مضاف إليه/خبر/ جار ومجرور. قال ابن هشام: «المحول على ثلاثة أقسام:

---

(١) التقديم والتأخير (ص ٣٩).

(٢) المصدر السابق (ص ٣٩).

(٣) للشاعر المتنبي من البسيط وهو من شواهد مغني اللبيب (ص ٢٦٥).

(٤) ينسب لأبي العتاهية وقيل للمتنبي من البسيط.

(٥) مغني اللبيب (ص ٢٦٥).

(٦) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ٦٨).وينظر دلائل الإعجاز (ص ٢١٦).

(٧) التراكيب النحوية العربية (ص ٤٢).

- محول عن الفاعل نحو: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً} [مريم: ٤] أصله: اشتعل شيبُ الرأس، فجعل المضاف إليه فاعلا، والمضاف تمييزا.

- أو محول عن المفعول نحو: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً} [القمر: ١٢] أصله: وفجرنا عيونَ الأرض، فنفعل فيه مثل ما ذكرنا.

- ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز وذلك كقولك: (زيدٌ أكثرُ منك علمًا) أصله: علم زيد أكثر، وكقوله تعالى: {أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً} [الكهف: ٣٤] فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة كقولك: (مالُ زيدٍ أكثرُ مالًا) [١].

ويذكر بدون (مِن) نحو: (محمدٌ أحسنُ وجهًا) محول عن (وجهُ محمدٍ أحسنُ).

وقيل في المحول عن المبتدأ أنه محول عن الفاعل فنحو - محمدٌ أكثرُ علمًا أي: كثرَ علمُ محمدٍ.

قال ابن عقيل: «وعلامة ما هو فاعل في المعنى، أن يصلح جعله فاعلا بعد جعل أفعل التفضيل فعلا نحو: (أنتَ أعلى منزلًا وأكثرُ مالًا) فـ (منزلا ومالا) يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل فعلا فتقول: (أنتَ علا منزلُك وكثرَ مالُك) [٢]

وفي النحو الكافي «المنصوب بأفعل التفضيل نحو: (محمدٌ أكثرُ علمًا وأعظمُ نسبًا وأطهرُ أصلًا) فكلٌ من (علما) و(نسبا) و(أصلا) يعرب تمييزا، وهو فاعل في المعنى، والتقدير (محمدٌ كثرَ علمُه، وعظمَ نسبُه، وطهرَ أصلُه)» [٣].

ويلاحظ في التمييز المحول إفادة المبالغة والشمول كقول الله تعالى: {أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً} [الكهف: ٣٤] فـ«نصب (مالا) و(نفرا) على التمييز، وهو على ما قيل محول عن المبتدأ، والظاهر أن المراد من أفعل التفضيل معناه الحقيقي، وحينئذ يرد بذلك ما في بعض الروايات من أن الأخ المؤمن بقي بعد التصدُّق بماله فقيرا محتاجا، فسأل أخاه الكافر ولم يعطه ووبخه على التصدُّق» [٤] وقوله: {أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً} [مريم: ٦٩] «عتيا تمييز محول عن المبتدأ ومن زعم أنه جمْع جعله حالا [٥].

والعدول في قوله تعالى: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً} [مريم: ٤] «إنما قلب للمبالغة لأنه يستفاد منه عموم الشيب لجميع الرأس، ولو جاء الكلام على وجهه لم يفد ذلك العموم، ولا يخفى أنه أبلغ من قولك: كثر الشيب في الرأس، وإن كان ذلك حقيقة المعنى» [٦] قال البيضاوي: (واشتعل الرأس شيبا) شبه

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة – ط١١ - ١٣٨٣م (ص ٢٤٠ -٢٤١).

(٢) شرح ابن عقيل (٢٨٩/٢).

(٣) النحو الكافي أمين أمين عبد الغني - دار ابن خلدون – الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (ص ٦٣٦).

(٤) روح المعاني (٢٧٥/١٥).

(٥) المصدر السابق (١٢٠/١٦).

(٦) البرهان (٤٣٥/٣).

الشيب في بياضه وإنارته بشواظ النار، وانتشاره وفشوه في الشعر باشتعالها، ثم أخرجه مخرج الاستعارة وأسند الاشتعال إلى الرأس الذي هو مكان الشيب مبالغة، وجعله مميزا إيضاحا للمقصود، واكتفى باللام على الإضافة للدلالة على أن علم الخاطب بتعين المراد يغني عن التقييد»[1] ومن ذلك:: {كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [الصف: ٣] أي كبر مقت الله.

والمحول عن المفعول نحو: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً} [القمر: ١٢] أي «وجعلنا الأرض كلها كأنها عيون متفجرة، وأصله: فجرنا عيون الأرض فغير إلى التمييز للمبالغة، بجعل الأرض كلها متفجرة مع الإبهام والتفسير، فالتمييز محول عن المفعول وجعله بعضهم محولا عن الفاعل بناء على أنه الأكثر والأصل انفجرت عيون الأرض»[2] وهي على الأصل تفيد مجرد تفجر العيون الموجودة، وعلى التحويل تفيد الشمول، قال الجرجاني: «(وفَجَّرْنَا الأرْضَ عيوناً) التفجير للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس. وقد حصل بذلك من معنى الشُّمول هاهنا مثل الذي حصل هناك. وذلك أنه قد أفاد أنَّ الأرض قد صارت عيونا كلُّها وأن الماء قد كان يفورُ من كل مكان منها. ولو أُجري اللفظُ على ظاهره فقيل: وفَجَّرنا عيون الأرضِ، أو العيون في الأرض لم يفد ذلك، ولم يدل عليه ولكان المفهوم منه أنَّ الماء قد كان فار من عيونٍ متفرقة في الأرض، وتبجَّس من أماكنَ منها»[3] وقوله: {وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً} [الجن: ٢٨] «من جميع الأشياء التي كانت والتي ستكون وهو معطوف على أحاط وعددا يجوز أن يكون منتصبا على التمييز محولا من المفعول به»[4].

- العدول بتقديم التابع على المتبوع:

لا يصح تقديم التابع على المتبوع وإن قدم فهو من باب التقديم الذي لا على نية التأخير، قال سعد الدين التفتازاني في مختصر المعاني: «أما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم، وإما لا على طريق الفسخ، فيمتنع تقديمها أيضا؛ لاستحالة تقديم التابع على المتبوع، من حيث هو تابع فافهم»[5] وتصدق العبارة على التوكيد المعنوي والبدل والنعت.

على أنه قد يوجد تأخير لما حقه أن يكون أولا كتقديم الفضلة على العمدة النكرة، فيقال إنه تقديم ولكن أيضا لا على نية التأخير مثل تقديم الصفة على ما كان موصوفا كما في المبحث التالي:

- العدول بتقديم الصفة على الموصوف:

---

(١) تفسير البيضاوي (٤/٤).
(٢) روح المعاني (٨٢/٢٧).
(٣) دلائل الإعجاز (ص ٩٣).
(٤) فتح القدير (٤٣٨/٤).
(٥) مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية ص (٦٢) ينظر Islamic-shiite Digital Library, Yasoob uddin Library .

«لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف»[1] على أن يبقى على حاله من الإعراب، بل على أن يصير له إعراب آخر، فإذا تقدمت الصفة النكرة على موصوفها النكرة تحولت إلى حال و«أصْلُ صاحب الحال التعريف ويقع نكرة بِمُسَوِّغٍ كأن يَتَقَدَّم عليه الحال نحو: (فِي الدَّارِ جَالِساً رَجُلٌ) وقوله:

لميَّة موحشا طَلَل ❖❖❖ يلُوحُ كأنه خللُ[2]

والأصل المحول عنه: لـ (ميّة) طللٌ موحش[3].

وقال آخر:

وَبِالْجِسْمِ مِنِّيْ بَيِّنًا إنْ نَظَرْتِهِ ❖❖❖ شُحُوْبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ الْعَيْنَ تَشْهَدِ [4]

قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله وذلك قولك: (هذا قائمًا رجلٌ) و(فيها قائمًا رجلٌ) لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم كما قبح: مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ جعلت القائمَ حالا»[5].

قال ابن جني - رحمه الله -: «(فيها قائمًا رجلٌ) لَمَّا كنت بين أن ترفع قائما فتقدِّم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون وبين أن تنصب الحال من النكرة وهذا على قلّته جائز حملت المسألة على الحال فنصبت»[6].

قال الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ❖❖❖ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[7]

فمن النحويين من قال هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: وإذ ما بشر مثلهم، فلما قدم (مثلهم) الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت انتصبت على الحال»[8].

ويقاس على ما سبق تقديم الصفة على الموصوف (المفعول به) فهو وإن سمي فضلة إلا أنه أكثرها تمكنا؛ لأن المفعول به يتطلبه فعل متعد، ولا يستغنى عنه، ولذلك إذا حذف فسر حذفه ولا يفسر حذف المكملات الأخرى فتأخيره بعد ما كان صفة يكون من باب التقديم الذي لا على نية التأخير كما في المثال التالي:

- رأيتُ كتابًا مفيدًا. فعل وفاعل/مفعول به/صفة.

- رأيتُ مفيدًا كتابًا. فعل وفاعل/حال/مفعول به.

(١) الأصول في النحو (٢/٢٢٥).

(٢) أوضح المسالك (٢/٣٠٩) والبيت لم ينسب لقائل وهو من مجزوء الوافر من شواهد الجمل في النحو (ص ١٠٣).

(٣) ينظر الجمل في النحو(١/١٠٣).

(٤) من الطويل من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها سيبويه (١/٢٧٦).

(٥) الكتاب لسيبويه (٢/١٢٢).

(٦) الخصائص (١/٢١٣).

(٧) قول الفرزدق من البسيط الكتاب (١/١٢).

(٨) أسرار العربية (ص ١٤١).

ويتضح الفرق الدلالي بين تقديم ما أصله صفة وتأخيره من معرفتنا الفرق بين الحال والصفة، فالصفة تابع فضلة يخصص موصوفه إن كان نكرة، ويوضحه إن كان معرفة، والحال وصف مشتق نكرة فضلة يبين هيئة صاحبه، فإن تقدم النعت على المنعوت النكرة تحول موقعه الإعرابي من نعت النكرة إلى بيان هيئة النكرة أي إلى الحال قال الألوسي - رحمه الله: «صفة النكرة إذا قُدِّمت أُعربت حالا»[1] كقول الله: {وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجاً سُبُلاً لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ} [الأنبياء: ٣١] «فجاجا: حال لأنه كان صفة لـ (سبلا) وتقدَّم عليه»[2] أي: سبلا وقد جاءت على الأصل في قوله تعالى: {لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً} [نوح: ٢٠] والزمخشري يرى عدم وجود عدول من الصفة إلى الحال بالتقديم، أي لا يوجد تقديم وإنما أرادها حالا ابتداء، على فرق بين الحالين وهذا مفهوم من قوله: «فإن قلت: في الفجاج معنى الوصف فما لها قدمت على السبل ولم تؤخر كما في قوله تعالى: (لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً) ؟ قلت: لمْ تُقدَّم وهي صفة ولكن جعلت حالا كقوله: (لعزَّة مُوحشًا طَلَل).. فإن قلت: ما الفرق بينهما من جهة المعنى؟ قلت: أحدهما الإعلام بأنه جعل فيها طرقا واسعة. والثاني: يأت حين خلقها خلقها على تلك الصفة فهو بيان لما أبهم»[3] قال ابن حجر – رحمه الله -: «تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه»[4].

وقال تعالى: « {يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ} [البقرة: ١٦٨] «يجوز أن تكون (من) متعلقة بمحذوف ويكون حالا من (حلالا) والتقدير: كلوا حلالا مما في الأرض، فلما قدمت الصفة صارت حالا، فأما (طيبا) فهي صفة لـ (حلال) على الوجه الأول، وأما على الوجه الثاني فيكون صفة لـ (حلال) ولكن موضعها بعد الجار والمجرور لئلا يفصل بالصفة بين الحال، وذي الحال ويجوز أن يكون (مما) حالا موضعها بعد (طيب) لأنها في الأصل صفات وأنها قدمت على النكرة ويجوز أن يكون (طيبا) على هذا القول صفة لمصدر محذوف تقديره: كلوا الحلال مما في الأرض أكلا طيبا»[5].

ومنه في سورة يس:

- {وَجَاء مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى} [يس: ٢٠]: حال، وهو في القصص:
- {وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى} [القصص: ٢٠] صفة.

والتقديم عند الزركشي للتوسع في المعنى قال في قوله تعالى: (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى): «قدم فيه المجرور؛ لاشتماله ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل من إصرارهم على تكذيبهم،

---

(١) روح المعاني (٢٠٦/١٣).

(٢) إعراب القرآن الكريم (٢٧/٥).

(٣) الكشاف (١١٦/٣).

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - تحقيق: أحمد أبو الفضل - دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ هـ (٦٥٥/٩).

- (٥) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري - تحقيق: علي محمد البجاوي - إحياء الكتب العربية (بدون تأريخ) (٧٤/١).

فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العادة تلك القرية ويبقى مجيلا في فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها قُطرٌ دانٍ أم قاصٍ منبت خير منتظرا لإلمام الحديث به، بخلاف ما في سورة القصص»[1].

أما الترتيب في سورة القصص فهو على الأصل، أي فعل ثم فاعل ثم مكمل له ثم فضلة، قال البيضاوي في تفسير آية القصص (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) قوله (يسعى) أي: «يسرع صفة (رجل) أو حال منه إذا جعل (من أقصى المدينة) صفة له لا صلة لجاء؛ لأن تخصيصه لها يلحقه بالمعارف»[2].

وقد أرجع القزويني - رحمه الله - مثل هذا التقديم إلى عامل النظم فيأتي في «موضع على نظم، وفى آخر على عكسه، وهو يشبه رد العجز على الصدر، ووقع في القرآن منه كثير»[3] وهذا القول لا يستقيم مع القرآن الكريم لأن النظم ضرورات شعرية وسجعية لا قرآنية؛ لأن القول بالضرورة الفنية في القرآن سيعني التكلف وقهر المعنى للمبنى كما قد سبق.

وقال تعالى: {الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء} [البقرة: ٢٢] على أساس أن التركيب المبني على الأصل (الذي جعل الأرض فراشا لكم) فـ (لكم): الجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال؛ لأنه كان في الأصل صفة لـ (فراشا) ثم تقدمت (الأرض): مفعول (جعل) الأول إن كانت من الجعل بمعنى التغيير، (فراشا) مفعول ثان»[4] ولم يقل الذي جعل الأرض فراشا لكم، لأن«تقديمه على المفعول الصريح لتعجيل المسرة ببيان كون ما يعقبه من منافع المخاطبين وللتشويق إليه؛ لأن النفس عند تأخير ما حقه التقديم لا سيما بعد الإشعار بمنفعته مترقبة له فيتمكن لديها عند وروده عليها فضلُ تَمكُّن»[5].

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة (ص ١١٦).

(٢) تفسير البيضاوي (٤/ ٢٨٨).

(٣) البرهان (١/ ١١٣).

(٤) إعراب القرآن الكريم للدرويش (١/ ٦٤).

(٥) تفسير أبي السعود (١/ ٦١).

❖ مسرد المصادر والمراجع.

١. أسرار العربية لأبي بكر الأنباري - تحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة - دار الجيل – بيروت –ط١ - ١٩٩٥م.
٢. أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن للدكتور/ محمد يسري زعير – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٣. أضواء البيان لمحمد المختار الشنقيطي دار الفكر - بيروت - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م\.
٤. إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدين الدرويش – اليمامة - – دمشق –ط٢ ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٥. الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي – راجعه - د. فايز ترحيني – دار الكتاب العربي - بيروت – ط٢ ١٤١٧ه - ١٩٩٦م.
٦. الأصول في النحو لأبي بكر ابن السراج - تحقيق د. عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ - ١٩٨٨م.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بكر الأنباري - تحقيق: محمد عبد الحميد - دار الفكر – دمشق (بدون تأريخ).
٨. الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين بن عمر القزويني - دار إحياء العلوم – بيروت -ط - ١٩٩٨م.
٩. البلاغة تطور وتأريخ للدكتور /شوقي ضيف – دار المعارف الطبعة الثامنة ١٩٩٢م.
١٠. البيان في روائع القرآن للدكتور/ تمام حسان - الطبعة الثانية - عالم الكتب - ١٤٢٠ه - ٢٠٠٠م.
١١. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - تحقيق: علي البجاوي - إحياء الكتب العربية (بدون تأريخ).
١٢. التحرير والتنوير محمد الطاهر بن عاشور - دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس – ١٩٩٧م.
١٣. التعريفات لعلي الجرجاني - تحقيق: إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي – بيروت - ط١ - ١٤٠٥هـ.
١٤. التقديم والتأخير للدكتور/ مختار عطية - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر الإسكندرية (بدون تأريخ).

١٥. الجامع لأحكام القرآن لأبي محمد القرطبي - تحقيق : سمير البخاري - دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣.
١٦. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم لمحمد بن فتوح الحميدي تحقيق: د. علي حسين البواب - دار ابن حزم - لبنان – ط١ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٧. الجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل صالح السامرائي - دار الفكر - عمان الأردن الطبعة الثانية ٢٠٠٧م - ١٤٢٧هـ.
١٨. الجملة العربية والمعنى د.فاضل صالح السامرائي – دار الفكر– الأردن - عمان – ط١ – ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.
١٩. الجملة المحتملة للاسمية والفعلية للدكتور/ محمد رزق شعير – مكتبة جزيرة الورد – مصر، المنصورة – (بدون تأريخ).
٢٠. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - عالم الكتب - بيروت - تحقيق : محمد علي النجار.
٢١. الكامل في اللغة لأبي العباس المبرد تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي – القاهرة –ط٣ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
٢٢. الكتاب لأبي بشر عمرو الملقب بسيبويه ـ سنة الوفاة ١٨٠ هـ - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت.
٢٣. الكشاف عن حقائق التنزيل لأبي القاسم الزمخشري - تحقيق: عبد الرزاق المهدي - دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٤. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري - تحقيق: غازي مختار طليمات - دار الفكر - دمشق – ط١ - ١٩٩٥م.
٢٥. اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور/ تمام حسان - عالم الكتب - ط٥ - ١٤٢٧ - ٢٠٠٦م.
٢٦. اللمع في العربية لابن جني - دار الكتب الثقافية - الكويت ، ١٩٧٢م.
٢٧. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر - لأبي الفتح ابن الأثير تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٥م.
٢٨. المخصص لأبي الحسن ابن سيده الأندلسي - تحقيق: خليل إبراهيم جفال - دار إحياء التراث العربي - بيروت – ط١ - ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٢٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت – ط١ - ١٩٩٨ - تحقيق : فؤاد علي منصور.

٣٠. المقتضب لأبي العباس المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة – عالم الكتب – بيروت (بدون تأريخ).

٣١. النحو الكافي أمين عبد الغني - دار ابن خلدون – ط٢ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٢. النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن – دار المعارف المصرية - ط٥ - ١٩٧٥م.

٣٣. الوظائف الدلالية للجملة العربية د. محمد رزق شعير - مكتبة الآداب – ط١ - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٣٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين الأنصاري -تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي.

٣٥. البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله محمد الزركشي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة بيروت - ١٣٩١هـ.

٣٦. تفسير البيضاوي لناصرالدين محمد الشيرازي البيضاوي - دار النشر : دار الفكر – بيروت.

٣٧. تفسير الطبري لمحمد بن جرير الطبري - تحقيق : أحمد محمد شاكر - مؤسسة الرسالة - ط١ - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٨. تفسير النسفي لأبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي - تحقيق الشيخ / مروان محمد الشعار - دار النفائس - بيروت ٢٠٠٥م.

٣٩. تفسير زاد المسير لعبد الرحمن بن محمد الجوزي - المكتب الإسلامي – بيروت - ط٣ - ١٤٠٤هـ.

٤٠. تفسير معالم التنزيل لأبي محمد البغوي - تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرون - دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٤١. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري – دار الفكر، بيروت – ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤٢. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك للشيخ/ الأزهري الخضري – شرحها تركي فرحان - دار الكتب العلمية - بيروت –ط١ - ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٤٣. حاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني: على ألفية الإمام ابن مالك لمحمد بن علي الصبان - دار الكتب العلمية بيروت -لبنان – ط١ - ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٤٤. دروس في المذاهب النحوية للدكتور/ عبده الراجحي – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية - ١٩٩٢م.

٤٥. دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني - تحقيق الدكتور/ محمد التنجي - دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٥م.

٤٦. رحلة قبل الرحيل لبشير عبد الله المساري - مكتبة الإرشاد ودار ابن حزم - بيروت – ط١ - ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٤٧. روح المعاني للشيخ/ محمود أبي الفضل الألوسي - دار إحياء التراث العربي – بيروت (بدون تأريخ).

٤٨. سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جني - تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي - دار القلم – دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٨٥م.

٤٩. شرح ابن عقيل بهاء الدين المصري على ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - دمشق –ط٢ - ١٩٨٥م.

٥٠. شرح الطحاوي لأحمد بن إسماعيل الطحاوي - المطبعة الكبرى بولاق – مصر - ١٣١٨هـ.

٥١. شرح شافية ابن الحاجب للشريف الرضي تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن - محمد الزفزاف محمد يحيى عبد الحميد - دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ – ١٩٧٥م.

٥٢. شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة - الطبعة الحادية عشرة - ١٣٨٣م.

٥٣. صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق د.مصطفى ديب البغا - دار ابن كثير - اليمامة – بيروت – ط٣ - ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٥٤. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي– دار الكتب العلمية - بيروت لبنان (بدون تأريخ).

٥٥. علم الدلالة السمانتيكية والبراجماتية في اللغة العربية للدكتور/ شاهر الحسن - دار الفكر للطباعة والنشر – الأردن، عمان –ط١ - ١٤٢٢هـ١٢٠٠١م.

٥٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني - تحقيق: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل - دار المعرفة - بيروت - ١٣٧٩ هـ.

٥٧. فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني - دار الفكر - بيروت (بدون تأريخ).

٥٨. لسان العرب لمحمد بن مكرم المصري بن منظور - دار صادر – بيروت – ط١.

٥٩. مباحث علم المعاني في تفسير روح البيان للشيخ إسماعيل حقي رسالة دكتوراه للباحث - مخطوطة في كلية اللغة العربية بالقاهرة.

٦٠. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٢ - ١٤٠٥هـ.

٦١. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي - مطبعة –دار الفكر – ط٣ - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٦٢. مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري - تحقيق : د.مازن المبارك - دار الفكر - بيروت - ط٦ - ١٩٨٥.

٦٣. مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي - تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ٢٠٠٠م.

٦٤. من أصول التحويل في النحو العربي للدكتور/ ممدوح عبد الرحمن - دار المعرفة الجامعية – ١٩٩٩م.

٦٥. من الأنماط التحويلية في النحو العربي للدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف – دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة -٢٠٠٦م.

❖مواقع وشبكات

١. http: //www.reefnet.gov.sy/booksproject/turath/١٠٨/١٤naho.pdf

٢. Islamic-shiite Digital Library, Yasoob uddin Library

٣. حاشية يس على شرح التصريح للأزهري زين الدين العليمي مخطوطة رقم (٤١٥) الرقم العام (٥٠٦٨) جامعة الملك سعود www. makhtota.ksu.edu.sa/makhtota/٥٤٥٢/١ متاح بتأريخ ٢٠١٠/٥/٢٢م -.

٤. صور التحولات التي تقع في صيغ الأفعال للدكتور/ عبد الله الهتار http://www.tafsir.org/vb/showthread.php?t=١١٠٩٢ تدوين ٢٠٠٨/٣/٢م

- موقع ملتقى أهل الحديث. مدون في ٢٠٠٩/٧/٢م.

كينونة الفعل للدكتور عبد الوهاب حسن حمد http://www.minshawi.com/other/abdalwahab١٣.htm موقع المنشاوي للدراسات والبحوث تأريخ الطبع ٢٠٠٤م.